رأس المـــال

كارل ماركس

(شرح أفكار كتاب «رأس المال»)

تأليف: دافيد سميث وفيل إيڤان

إعداد وترجمة: محمد الهلالي

"رأس المال"

كارل ماركس

(شرح أفكار كتاب "رأس المال")

تأليف: دافيد سميث وفيل إيڤان

إعداد وترجمة:
محمد الهلالي

عنوان الكتاب: "رأس المال"، كارل ماركس، (شرح أفكار كتاب "رأس المال")

إعداد وترجمة: محمد الهلالي

العنوان الأصلي للكتاب: (Le capital de Marx pour débutants)

تأليف: (David Smith & Phil Evans)

لوحة الغلاف: مريم والسات

الطبعة الأولى: 2023

الإيداع القانوني: 2023MO0308

الترقيم الدولي: 978-9920-41-080-9

المطبعة: "مطابع الرباط نت"

الناشر: منشورات "**مجلة الحرية**"

مطابع الرباط نت
Imprimerie RABAT NET
Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com
www.imprimerierabat.com

صدر للمؤلف:

الشعر:

2008: "اشتهاء القرب والبعد والتيه"، ديوان شعر، منشورات كلمات بابل، الرباط

2021: عين الاختلاف، (نصوص شعرية)، منشورات "مجلة الحرية"، مطابع "الرباط نِت".

الرواية:

2001: "مأوى الفقراء"، رواية، الطاهر بنجلون، ترجمة، دار توبقال، الدار البيضاء

2002: الرفيق أبو خمرة والشيخ أبو نهدة، رواية، منشورات اختلاف، الرباط

دراسات وأبحاث:

1999: ما هو المجتمع المدني، بالاشتراك مع د. مصطفى أعراب، مطبعة أمبريال الرباط

2001: اليساريون الثوريون بالمغرب، منشورات اختلاف، الرباط

2004: الإسلام والمرأة، منشورات اختلاف، الرباط

2016: العنف والحرية في الإسلام، أركيولوجيا العنف في النصوص المؤسسة للإسلام، بالاشتراك مع حنان قصبي، منشورات نوافذ، مطبعة الرباط نِت.

حقوق الإنسان:

1995: حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، الطبعة الأولى، نصوص فلسفية ووثائق حقوقية، ترجمة، منشورات بابل، الرباط.

1999: حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، الطبعة الثانية، نصوص فلسفية ووثائق حقوقية، ترجمة، أمبريال، الرباط

2018: حقوق الإنسان من منظور نقدي، بالإشتراك مع خديجة رياضي، منشورات مجلة الحرية، مطابع الرباط نت، الرباط

الترجمة:

1996: الفلسفة، نصوص فلسفية، ترجمة، مطبعة المغربية إتقان، سلا، المغرب

2000: ابن خلدون من منظور آخر، عبد السلام الشدادي، ترجمة، بالاشتراك مع بشرى الفيگيگي، دار توبقال، الدار البيضاء

2004: "الدين في عالمنا"، مؤلف تحت إشراف جاك دريدا، ترجمة، بالاشتراك مع حسن العمراني، دار توبقال، الدار البيضاء

2008: "ثقافة أوروبا وبربريتها"، إدغار موران، ترجمة، دار توبقال، الدار البيضاء
2011: التفكير في تنوع العالم، فيليب ديربارن، ترجمة، دار توبقال، الدار البيضاء
2015: وضعية المرأة في العالم، ترجمة كتاب إليزابيت كريميو، بالاشتراك مع حنان قصبي، دار توبقال، الدار البيضاء

دفاتر فلسفية:

2016: الخلاف والاختلاف في الفكر العربي الإسلامي، إعداد نصوص في الفكر العربي الإسلامي، بالإشتراك مع حسن بيقي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2016: الإيمان، ترجمة نصوص فلسفية، بالإشتراك مع حنان قصبي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2016: الاختلاف، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع حسن بيقي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2016: اللاوعي، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع سميرة شمعاوي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2015: معايير العلمية، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع حسن بيقي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2015: في المنهج، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع حنان قصبي، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2014: الحق والعدالة، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2014: التاريخ، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2013: السعادة، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2011: الواجب، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2011: الدولة، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2010: الشخص، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء
2010: الغير، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء

2009: العنف، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء

2009: الحرية، ترجمة نصوص فلسفية، بالاشتراك مع عزيز لزرق، دفاتر فلسفية، دار توبقال، الدار البيضاء

مجلات:

- المسؤول عن نشر مجلة "اختلاف" (1991-1994)

- المسؤول عن نشر مجلة "الحرية" (الصيغة الأولى سنة 1995 - الصيغة الثانية من 2018 إلى الآن)

- عضو هيئة تحرير مجلة "نوافذ" (سابقا) التي يشرف على نشرها ورئاسة تحريرها د. أحمد الحارثي.

"منَ المستحيلِ تحويلُ ماركس إلى موضوعٍ أكاديمي (...) لا يُمكن أن نقرأ ماركس إلا بالكيفية التي كتبَ بها وقرأ ما كتبه هو نفسه، أي القراءة المصحوبة بغضبٍ وسُعارٍ في البطن.

وبتعبير آخر، مَنْ لم يكن مقتنعا قناعة تامة أنّنا نعيشُ في عالمٍ يستحق الزّوال، ويجبُ أن يزول، وينبغي أن نتعبّأ من أجل زواله، ليستْ لَهُ أية مَصْلحَة فِي قِراءةِ ماركس".

ألن بِهْر – Alain Bihr

(من محاضرة تحت عنوان: كيف نعيد قراءة رأس المال اليوم؟)

(https://www.youtube.com/watch?v=gK8vn7dh3-0)

محتويات الكتاب

● تمهيد..... 9

1. السلع

(ليست ثروة المجتمع الرأسمالي إلا تراكما هائلا للسلع، كما أن السلعة تمارِس "حياة مزدزجة" وغريبة)..... 19

2. الإنتاج من أجل الاستعمال

(كان الناس، قبل الرأسمالية، ينتجون من أجل الاستعمال وليس من أجل التبادل، وهذا ما سبق لأرسطو أن شرحه)..... 21

3. استلاب القيمة الاستعمالية

(البحث عن الربح يتناقض مع تلبية الحاجاة الإنسانية، البحث عن الربح هو استعمال سيء للأشياء)..... 23

4. الإفراط في الإنتاج

(لما تصاب السوق الرأسمالية "بالإشباع"، تدمر الرأسمالية فائض الإنتاج. صار أمن العمل خاضعا للمبيعات)..... 25

5. القيمة الاستعمالية

(تطرق أرسطو لمشكلة التبادل وأوضح ماركس أن الأسعار تعتمد في وجودها وتحديدها على العمل الإنساني)..... 27

6. العمل المجرد

(أدخلت الراسمالية فكرة "العمل المجرد". كل شيء يقاس اعتمادا على "العمل المتوسط")..... 29

7. استلاب العمل المفيد

(لا يرتكز العمل المجرد على واقع مادي، إنه يشبه سلطة مِلك: فسلطة المِلك لا تتحقق إلا لكونه مقبولا اجتماعيا. لا وجود للسلع في الطبيعة)..... 33

8. الفيتيشية (تقديس السلعة، التوثينية)

(تضفي الرأسمالي على السلعة سلطات سحرية لكن الثوريين يرفضون هذا النزعة التضليلية والتسلطية)..... 35

9. النقود

(النقود هي المقياس الكوني لقيمة جميع السلعة. الذهب هو أقوى النقود. ينبغي التفكير في معنى الثروة)..... 37

10. تراكم رأس المال
(يولّدُ رأس المال الربحَ. وجد ماركس حَلا لمشكلة استخلاص فائض القيمة. التطرق لدورتين، الدورة الأولى "سلعة-نقود-سلعة"، والدورة الثانية: "نقود- سلعة-نقود". التفكير في نتائج المنافسة. يكتشف الرأسمالي سلعة مُوَلّدة للقيمة)..... 41
11. قوة العمل
(يُحوّل الرأسمالي العمل البشري إلى سلعة. يظهر المشترون لقوة العمل، أي البرجوازية، والبائعون لها، أي العمال، في السوق). 47
12. نزع الملكية
(تنزع الرأسمالية من المُنتِجين الأرضَ والموادَ الأولية وأدوات الإنتاج. يجد الذين تمّ تجريدهم من ممتلكاتهم أنفسهم مجبرين على بيع عملهم). 49
13. درس من التاريخ
(ميلاد الراسمالية في أنجلترا. لكن وجدت قبل ذلك مجتمعات تعرَّضت للاضطهاد. كانت هناك طبقات مسلحة تراقب فائض العمل) 51
14. تكوّن الطبقة العاملة
(استحوذ هنري الثامن على أراضي الفلاحين الذين تم تعويضهم بقطعان غنم. تحدثت إليزابيث الأولى عن فقر مستديم، فقد سكان المدن، الذين حرموا من الأرض، مراقبة الإنتاج). 53
15. فائضُ القيمة
(شرح إنجلز سر فائض القيمة. يقمن بإعادة إنتاج قوة العمل. الفرق بين راس المال لاثابت وراس المال المتغير). 59
16. نسبة (معدل) فائض القيمة
(البرهنة على أزمة الرأسمالية. التكوين العضوي لرأس المال. اتجاه نسبة (معدل) الربح نحو الانخفاض. الحروب أداة لصالح الرأسماليين. النضال من أجل يوم عمل بساعات أقل)... 67
17. قوة العمل والصراع الطبقي
(آراء مختلفة حول حاجات العمال. الأجور تعكس موازين القوى بين الطبقات. الأمبريالية تفرق بين عمال العالم). 77
18. القضاء على طبقة الأجراء
(الاستقلال الذاتي للعمال. القضاء على طبقة الأجراء. أسطورة "الأجر العادل". الحزب الثوري. دروس كمونة (عامية) باريس. نزع الملكية من الذين انتزعوها. الحرية)..... 83

تمهيد

ما هي أهمية كتاب "رأس المال" لكارل ماركس؟

عاد كارل ماركس (Karl Marx) بقوة ليحتل مركز الصدارة، يُكتشف ويُعاد اكتشافه في هذه الحقبة من الزمن التي هي زمن الأزمة الصاخبة للرأسمالية والتشتت الإيديولوجي الضخم. بناء على هذه الأهمية، قال جاك دريدا (Jacques Derrida) إن "عدم قراءة وإعادة قراءة ومناقشة ماركس ستعتبر خطأ في كل وقت. وكلما ابتعدنا عن ماركس زمنيا كلما تعاظم حجم هذا الخطأ، ليصبح إخلالا بالمسؤولية النظرية والفلسفية والسياسية". وبما أنه "لا مستقبل للإنسانية بدون ماركس" حسب دريدا، فإن "جميع الناس بدون استثناء، هم بكيفية من الكيفيات، أرادوا ذلك أم لم يريدوه، وعوا به أم لا، ورثة ماركس".

إن ما ميز ماركس وما مكنَه من تجاوز الاقتصاديين السابقين عليه، هو العلاقة النقدية التي أقامها في علاقته بموضوع دراسته. فلقد مكنتْه نظريته النقدية (حسب ألن بِهْر Alain Bihr) من اعتبار الصيغ الرأسمالية للإنتاج صيغا تاريخية وناقصة وقابلة للتجاوز. فهو ينتقد الاقتصاد السياسي كواقع ملموس وليس كتمثلات.

لقد دشن ماركس نوعا جديدا من التفكير لم يكن موجودا قبله: فهو أول من مارس نقد المجتمع بكيفية علمية، أي جعل نقد المجتمع يرتكز على مجموع المعارف الأكثر تقدما في عصره، معارف فلسفية وتاريخية وقانونية واقتصادية. إنه أول من بلور (حسب ستيفانو بتروشياني Stefano Petrucciani) نظرية علمية نقدية حول المجتمع.

يقترح دانييل بنسعيد (Daniel Bensaïd) لقراءة ماركس وفهمه "تتبع روايته البوليسية التي هي كتاب "رأس المال": حيث تدور الأحداث حول

البحث عن القيمة المفقودة، ويتم رسم آليات تراكم رأس المال وصولا إلى كشف سر فتيشية السلعة (أي تقديسها وتوثينها)".

قال جيرار غرانيل (Gérard Granel) إن كتاب رأس المال "كان رَعْدًا لم يسمعه معاصرو ماركس"، لذلك سوف يتأكد من أتوا بعد ماركس أن "راهنيته هي راهنية كتاب رأس المال، أي نقد الاقتصاد السياسي" (دانييل بنسعيد). إن هذا الكتاب حسب فريدريك إنجلز (FriedrichEngels) هو "الكتاب المقدس الخالد للطبقة العاملة". فلم يوجد كتابٌ مثله منذ تشكل طبقة الرأسماليين وطبقة العمال .

إن أعداء الرأسمالية ومناهضيها يعتبرون كتاب رأس المال كتابا مهما. ويحظى بنفس التقدير لدى الفلاسفة، فهو صرْحٌ ثقافي غني بالمفاهيم والتحليلات والمعلومات المتنوعة، لقد جسّد هذا الكتاب، حسب لودوفيك هتزل (Ludovic Hetzel)، ما يسمى اليوم بتداخل التخصصات، حيث تضمن الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية والإحالات الأدبية. إنه عمل نظري قبل كل شيء، مؤلف بُثّ فيه فكرٌ أخلاقي وسياسي. فمنطلق ماركس هو الالتزام بقضايا الطبقة العاملة ونضالاتها.

يعرف لويس ألتوسير (Louis Althusser) كتاب راس المال بأنه "أكبر مؤلف لماركس، خصص له حياته كلها ابتداء من سنة 1850، وضحى بأهم فترة مضيئة من حياته الفردية والعائلية، مواجها بذلك محنا قاسية. هذا الكتاب هو الوحيد الذي ينبغي ان يُعتبر مقياسا للحكم على فكر ماركس، وليست أعمال الشباب (1841-1844)، ولا الأعمال الملتبسة (مثل الإيديولوجية الألمانية)، ولا حتى "الغراندرس (Grundrisse) " التي ترجمت خطأ تحت عنوان "أسس نقد الاقتصاد السياسي"، ولا حتى "التمهيد" الشهير لـ"المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي."

يتضمن هذا الكتاب في نظر لويس ألتوسير أحد الاكتشافات العلمية الأكبر في تاريخ الإنسانية: اكتشافُ نسق من المفاهيم يفتح

للمعرفة العلمية ما يمكن نعته بـ "قارة-التاريخ". فقبل ماركس كانت هناك قارتان لهما نفس الأهمية تم فتحُهما أمام المعرفة العلمية وهما: "قارة-الرياضيات" (فتحها الإغريق)، و"قارة-الفيزياء" (فتحها غاليلي).

لقد ساهم ماركس، حسب ألن بِهْر، مساهمة فعالة وكبيرة في تقدم معرفة الاقتصاد الرأسمالي، وذلك لما خلّص تلك المعرفة من عدة التباسات كانت تتخبط فيها قبله، ومن بين المتخبطين كبار الاقتصاديين الكلاسيكيين (سميث، ريكاردو، مالتوس)، وخصوصا ما تعلق بموضوع القيمة. وكان ماركس أول من صاغ القوانين العامة لتطور الإنتاج الرأسمالي (قانون القيمة، قانون التراكم، قانون توازن المبادلات بين القطاعات، قانون تكوّن نسبة الربح المتوسط...).

إن الهدف النهائي لكتاب "رأس المال" حسب جون كلود ميشيا Jean (Claude Michéa) هو "كشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث". وهذا الكتاب، في نظر فريدريك جيمسون (Fredric Jameson) ليس مؤلفا في الفلسفة ولا في الاقتصاد كما يدرّس في الجامعات، وإنما هو كتاب منفتح على القراءة والتأويل باستمرار، وهو غني بالمعطيات والتوجهات، ويذهب هذا الباحث بعيدا في تحديد موضوع الكتاب الأول من رأس المال حيث يعتقد أنه لا يتطرق لا للسياسة ولا للعمل وإنما ينصبّ على دراسة البطالة.

لكن جاك بيدي (Jacques Bidet) يؤكد أن كتاب رأس المال هو "نقد" مزدوج: نقد للاقتصاد الكلاسيكي على أساس نقد المجتمع الرأسمالي. لأن الموضوع الذي حدده ماركس لعمله وجعل منه خيطا ناظما لأبحاثه هو "التفكير في المجتمع كظاهرة اجتماعية شاملة، كترابط ما بين بنيته الفوقية وبنيته التحتية، أي ما بين علاقات تقنية اقتصادية وعلاقات سياسية قانونية إيديولوجية".

أما لويس ألتوسير فيرى بكل وضوح أن موضوع كتاب رأس المال هو "نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل الخاصة به"

ويصفه بأنه موضوع مجرد رغم ما توحي به المظاهر من أنه عكس ذلك. فماركس لا يحلل أيّ "مجتمع ملموس"، لا يحلل إنجلترا مثلا رغم حديثه عن هذا البلد باستمرار في الكتاب الأول من رأس المال. إن ماركس يحلل نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا موضوع مجرد، لكن كونه مجردا يعني عند ماركس أنه موضوع واقعي جدا، ولا يوجد أبدا في حالة خالصة، بما أنه موضوع يخص المجتمعات الرأسمالية فقط. يقول لويس ألتوسير إنه "لتحليل مجتمعات رأسمالية ملموسة (إنجلترا، فرنسا...) ينبغي أن نعرف أنها تخضع لهذا الواقع الملموس وغير المرئي (للعين المجردة) والذي هو نمط الإنتاج الرأسمالي، فالموضوع غير المرئي هو موضوع مجرد".

واجهت كارل ماركس صعوبات ومآسي إبان كتابته رأس المال والذي كان أهم مشروع في حياته. ففي المرحلة الأخيرة من حياته تعرض كارل ماركس للعديد من الإخفاقات وهو ما يفسر، جزئيا على الأقل، كونه لم يتمكن من إتمام كتابه. فهو حسب ميكائيل كراتكي (Michael Kratke) "لم يتمكن من إكمال مؤلفه الأساسي "رأس المال"، ورغم ذلك فإن هذا الإخفاق منح لرأس المال جاذبية جعلت منه عملا أساسيا غير مكتمل وناقص، وفتح الأبواب أيضا أمام تأويلات وتأملات واجتهادات".

ومن الملاحظات الأساسية التي أدلى بها العديد من الباحثين بخصوص كتاب "رأس المال" كونه كتاب تصعب قراءته وهو ما دفع لويس ألتوسير إلى اقتراح منهجية لقراءة هذا الكتاب تعتمد على عدم احترام الترتيب الذي اعتمده ماركس في عرض كتابه. ومن أسباب صعوبة قراءة هذا الكتاب، حسب ألن بِهْر، المنهج المتبع من طرف ماركس في منطق عرضه للكتاب، لأنه منهج يتناقض مع المناهج المعتمدة والمعتادة. فمنهج ماركس اعتمد على "الانتقال من المجرد إلى الملموس" وليس العكس. لأن هذا المنهج حسب ماركس نفسه "طريقة لتلمك

الملموس، وإعادة إنتاجه في صيغة الملموس المفكر فيه" (ماركس، المخطوطات).

في إحدى مراسلاته لصديقه دانييل سون (Daniel'Son) كتب ماركس (في دجنبر 1881): "ينبغي إعادة كتابة هذا الكتاب بأكمله من جديد". وكان قد عبر عن نفس الفكرة عشر سنوات قبل ذلك (سنة 1871) إبان انكبابه على الترجمة الفرنسية لرأس المال وإعداد الطبعة الألمانية للكتاب الأول من "رأس المال". لقد كان ماركس حذرا ومجددا لفكره ولنقده باستمرار حتى إبان صياغته لنتائج أبحاثه. وكان مهتما بترجمات كتابه وبمختلف الطبعات واعيا بخطورة المسألة وحذرا من أن يقع أي التباس في المعنى أو المضمون أو التعبير .

ما هو الجمهور الذي يخاطبه كتاب رأس المال؟ يتوجه هذا الكتاب، حسب لويس ألتوسير، لجمهور مكون من الفئات التالية :

أ. البروليتاريون أو الأجراء المستخدمون في إنتاج الخيرات المادية

ب. العمال الأجراء غير البروليتاريين (من أبسط مستخدم وصولا للإطار المتوسط والعالي، والمهندس والباحث والمدرّس...).

ج. الصناع الحضريون والقرويون

د. أعضاء المهن الحرة

هـ. الطلبة والتلاميذ .

أما قراء كتاب "رأس المال" فقد صنفهم لويس ألتوسير إلى صنفين :

- الذين جرّبوا مباشرة الاستغلال الرأسمالي (العمال الأجراء العاملون في مجال الإنتاج المباشر، والعمال الأجراء غير البروليتاريين). فهؤلاء "لا تواجههم أية صعوبة إيديولوجية سياسية في فهم كتاب رأس المال لأنه يدرس واقعهم الملموس".

- والذين لم يجرّبوا مباشرة الاستغلال الرأسمالي، وتسيطر عليهم إيديولوجية الطبقة المسيطرة، فهؤلاء "يعانون من صعوبات حادة في فهم كتاب رأس المال رغم كل معارفهم، وذلك لغياب تلاؤم سياسي ما بين المحتوى النظري لرأس المال والأفكار التي تملأ عقولهم والتي استخلصوها من تجاربهم".

اهتم ألن بِهْر بكيفية قراءة رأس المال، واختلف جذريا مع مقترحات لويس ألتوسير. فهو يصر على قراءة الكتاب كما هو بدون تغيير ترتيب أجزائه.

وهو يقر بأن هذا الكتاب يتضمن تحليلات معقدة، وهو كتاب غير تام، فلما توفي كارل ماركس ظلت أجزاء من الكتاب في حالة "ورشة أبحاث" وأحيانا في وضعية خطاطات. ويؤكد ألن بهر أن رأس المال ليس كتابا في الاقتصاد وإنما هو كتاب في "نقد الاقتصاد السياسي" (وهو العنوان الفرعي للكتاب كما وضعه ماركس).

إن كتاب رأس المال مكوّن من عدة نصوص صيغت في مراحل مختلفة يحددها ألن بِهْر كما يلي :

- الكتاب الأول من "رأس المال": هو الكتاب الوحيد الذي أنهاه ماركس ونشره، وكُتب ما بين 1866 و1867.

- الكتاب الثاني من "رأس المال": صاغه فريديريك إنجلز انطلاقا من مخطوطات لماركس أنجزها في مراحل مختلفة (1868-1870 و1877-1880) ونشره إنجلز سنة 1885 .

- الكتاب الثالث من "رأس المال": أنجزه إنجلز (أي أنه قام بعمليات الإعداد والتركيب وضبط الصياغة) سنة 1885 و1894، انطلاقا من صيغة أولوية لماركس كتبها ما بين 1863 و1865. ولقد اجرى إنجلز عمليات تقطيع وإضافات .

- الكتاب الرابع من "رأس المال": ويتعلق الأمر بالجزء المهم من مخطوطات 1861-1863، والمخصصة لعرض نقدي للمذاهب الاقتصادية السابقة. وقد نشره كارل كاوتسكي ما بين 1905 و1910، تحت عنوان "نظريات فائض القيمة"، وأضاف له عنوانا فرعيا هو "الكتاب الرابع من رأس المال".

وفي الأخير يمكن الاستئناس بالملخص الموجز لكتاب رأس المال (الكتاب الأول والثاني والثالث) كما قدمه دانييل بنسعيد لتكوين فكرة عامة عن المحتوى العام لهذا الكتاب المهم والتاريخي والثوري.

- بالنسبة للكتاب الأول من رأس المال: يدرس عملية الإنتاج، وما يحدث في أماكن العمل، يُبرز علاقات الاستغلال (انتزاع فائض القيمة في سراديب السوق، حيث يظهر المال وكأنه هو الذي يصنع المال من تلقاء نفسه من خلال نظام مدهش أو سحري). هذه العلاقة تنتج عن فصل العامل عن وسائل الإنتاج، فصل الفلاح عن أرضه، وفصل العمال عن الآلات والأدوات التي صارت ملكية خاصة لرب العمل. ليست علاقة الإنتاج في دائرة الإنتاج، مع ذلك، إلا الهيكل الخارجي للعلاقات الطبقية، صيغتها الأكثر أولية. في الجزء العاشر من الكتاب الأول من "رأس المال"، يبدو تقنين يوم العمل في تاريخ الإنتاج الرأسمالي كصراع يحدث مرة في كل قرن من أجل تقنين يوم العمل، ما بين الرأسمالي، أي الطبقة الرأسمالية، والعامل، أي الطبقة العاملة". في هذا النظام الرأسمالي "كل الوسائل المستعملة لتطوير الإنتاج تتحول إلى وسائل للسيطرة على المنتج واستغلاله". وتجعل منه إنسانا مبتورا وناقصا أو ملحقا بآلة. تتم معارضة هذا الإنسان بقوى معادية تتمثل في القوى العلمية في مجال الإنتاج. ويُحلون محل العمل الخلاق العمل الإجباري، ويحولون حياته كلها إلى مجرد مدة زمنية للعمل .

- بالنسبة للكتاب الثاني من رأس المال: يدرس عملية التداول (المسار الذي يعبُره رأس المال من الاستثمار الأولي نقدا وصولا لتحقيق

الربح، مرورا بإنتاج السلع واستهلاكها)، ويُدخل محددات جديدة، من خلال علاقة الأجر، وبيع وشراء قوة العمل، ويُدخلُ، على وجه الخصوص، تصورات العمل المنتج (مباشرة) أو غير المنتج (بشكل غير مباشر). هذا المستوى المفاهيمي لا يُقدم، مع ذلك، معيارا لتحديد الطبقات، خلافا لما اعتبره من ظنّ أنه وجد في التماهي بين العمل المنتج والطبقة العاملة أساسا لتصور عمالي للبروليتاريا. إحدى نتائج هذه المقاربة هو الشك في وجود البروليتاريا في حالة عدم وجود تصنيع وعدم التمركز الصناعي. ومع ذلك، فبمجرد ما يكون هناك فصل بين العامل ووسائل الإنتاج (الأرض، الأدوات)، ويواجه مالك قوة العمل وسائل الإنتاج كملكية للغير، فإن "العلاقة الطبقية بين الرأسمالي والأجير موجودة". يتعلق الأمر بشراء وبيع، بعلاقة تتوسطها النقود. لكن الشراء والبيع في هذه العلاقة يفترض أن الذي يشتري هو الرأسمالي، وأن البائع هو الأجير. تنتج هذه العلاقة عن كون وسائل العيش ووسائل الإنتاج أمران منفصلان عن بعضهما البعض.

- بالنسبة للكتاب الثالث من رأس المال: يتطرق لمجموع عملية الإنتاج (وإعادة الإنتاج) الرأسمالي. لم يعد الأمر يتعلق بتتبع مسار رأس مال مجرد وحيد عبر تحولاته. ولكن الأمر صار يتعلق بتملك الحركة العامة للرساميل المتعددة المتنافسة في السوق. وتظهر في هذا المستوى الملموس العلاقات الطبقية باعتبارها الصراع ما بين "العامل بصفة عامة" و"الرأسمالي بصفة عامة". ومن المنطقي إذن أن الجزء غير المكتمل حول الطبقات، والذي ينتهي به الكتاب الثالث، يتدخل في هذا الموضع الدقيق. على المستوى العملي، لا يظهر تقسيم المجتمع إلى طبقات في صيغة خالصة، لأن "الصيغ الوسيطة والانتقالية تخفي المميزات الدقيقة". في الجزء غير المكتمل من الكتاب، تبدو "الطبقات الكبرى" لأول وهلة، محددة بمداخيل (أجر، ربح، ريع عقاري) مرتبطة بملكية قوة العمل البسيطة، برأس المال والأرض. لكن إذا أمعنا النظر في الأمر، تصبح هذه التقسيمات أكثر تعقيدا على أرضية الصراع

السياسي. عن السؤال البسيط التالي: "ما الذي يكوّنُ طبقة اجتماعية؟"، أجاب ماركس بأنه "إذا عرّفنا الطبقة الاجتماعية بالدخل، فسنحصل على تفتّت مرتبط بالتنوع اللامحدود للمصالح والوضعيات الناتجة عن التقسيم الاجتماعي للعمل داخل الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية والملاكين العقاريين". [هنا أشار إنجلز بدون تعليق إلى نهاية مخطوط ماركس].

محمد الهلالي

المراجع المعتمدة:

كتب:

- Fredric Jameson, Représenter le Capital, traduit de l'anglais par Nicolas Vieillescazes, Editions Amsterdam, 2017.
- Jacques Bidet, Que faire du "Capital"?, PUF, 2000.
- Alain Bihr, Michel Husson, Thomas Piketty: une critique illusoire du capital, Coédition Syllepse/Page 2, 2020.
- Jean-Claude Michéa, Notre ennemi le capital, Climats, un département des éditions Flammarion, 2017.
- Daniel Bensaïd, Marx, mode d'emploi, Éditions La Découverte, 2014.
- Emmanuel Renault, Marx et l'idée de critique, PUF, 1995.
- Jean-Numa Ducange, Marx à la plage, Dunod, 2019.
- Emmanuel Renault, Le vocabulaire de Marx, Ellipses, 2001.
- Alain Bihr, La logique méconnue du capital, Editions Page deux, 2010.
- Isabelle Garo, Foucault, Deleuze & Althusser. La politique dans la philosophie, Demopolis, 2011.
- Que faire, que penser de Marx aujourd'hui ?, Revue du M.A.U.S.S. n°34, Ed. La Découverte, 2009.
- Karl Marx, Le Capital, Critique de l'économie politique, Quatrième édition allemande, livre premier, Le procès de production du capital, ouvrage publié sous la responsabilité de Jean-Pierre Lefebvre, PUF, 1993.
- Karl Marx, Friedrich Engels, Lettres sur le Capital, Editions sociales, 1976.
- Jacques Derrida, Marx en jeu (entretien avec Jean-Pierre Vincent), Descartes & Cie, 1997.
- Jacques Derrida, Spectres de Marx, éditionns Galilée, 1993.

مقالات:

- Stefano Petrucciani, Comment et pourquoi lire Marx aujourd'hui ? les difficultés de la théorie et les antinomies de la modernité, Presses Universitaires de France, Actuel Marx, 2011/2 n° 50 | pages 119 à 135.
- Ludovic Hetzel, Commenter Le Capital de Marx. Entretien avec Ludovic Hetzel, 15 juin 2021, https://www.contretemps.eu/commenter-capital-marx-entretien-hetzel/
- Alain Bihr, Comment (re) lire Le capital aujourd'hui ?, dans revue ¿ Interrogations ?, N°17. L'approche biographique, janvier 2014 [en ligne], http://www.revue interrogations.org/Comment-re-lire-Le-capital-aujourd
- Michael Löwy, L'humanisme historiciste de Marx ou Relire Le Capital, In: L'Homme et la société, N. 17, 1970. Sociologie et idéologie : marxisme et marxologie. pp. 111-125.
- Jacques Bidet, Gérard Duménil, Urs Lindner, le capital de Marx, quelle interprétation et quel usage ?, Presses Universitaires de France, Actuel Marx, 2014/2 n° 56 | pages 180 à 195.
- Michael Krätke, le dernier Marx et le capital, Presses Universitaires de France, Actuel Marx, 2005/1 n° 37 | pages 145 à 160.
- Louis Althusser, Avertissement aux lecteurs du Livre I du Capital, Mars 1969, https://www.marxists.org/francais/marx/works/1867/Capital-I/althusser_cap.htm.
- Lire le Capital, https://marx.be/etudes-marxistes/lire-le-capital/
- Bernard Vasseur, Lire Marx aujourd'hui, https://www.causecommune-larevue.fr/lire_marx_aujourd_hui
- Bernard Vasseur, Quel retour à Marx: c'est quoi le marxisme aujourd'hui ?, - Espace Marx 60, 26 octobre 2017, http://oise.pcf.fr/102838

1. السلع

"تُصنع السلع وتُباع وتُشترى، هذا هو أساس كل شيء".

نلتقي كل يوم وفي كل مكان بكمية هائلة من السلع، وكل هذه المنتوجات الجاهزة للبيع، والتي تنتظر نقودنا، هي "سلع" تحمل علامات تجارية بغيضة بيضاء بدلالات معتادة.

تظهر السلع بهذه الطريقة موسومة بالسعر لتحدثنا بكل صراحة. إن السعر المشار إليه هو العلامة الوحيدة للسلعة. يمكن أن نسمي تراكم السلع هذا بثروة المجتمع الرأسمالي.

السلعة شيء عجيب:

السلعة شيء عجيب لأنها تحيى حياة مزدوجة، فقد أنتجها العمل من أجل الاستعمال، ولكن انتجها ايضا من اجل التبادل. فالمنتوج المخصص "للبيع" يكتسب ميزة لا توجد في طبيعته وهي: القابلية للتبادل. فالسلعة ليست مفيدة فقط لأننا يمكننا استبدالها. على سبيل المثل: معطف مصنوع من الفرو (جلد حيوان) يمكن استعماله للوقاية من البرد كما يمكن بيعه لربح قدر من المال. والتوابل يمكن أن تمنح نكهة لمأكولاتنا، ويمكن أن تباع. هذه هي الخاصية الفريدة للمنتوج كسلعة. وللسلعة بعدان: البعد الأول هو ماهيتها، والبعد الثاني هو قيمتها. فالسلعة شيء، لكنها شيء له ثمن.

لتحديد معنى القيمة، ينبغي فهم العلاقة بين القيمة الاستعمالية من جهة، والقيمة من جهة أخرى. فالقيمة الاستعمالية والقيمة هما وجهان للسلعة، القطبان المتعارضان لحياتها المزدوجة.

فالقيمة الاستعمالية هي شيء ضروري ونافع أو ممتع في الحياة، شيء يلبّي الحاجات البشرية، هي وسيلة للوجود في الحياة.

أين يكمن لغز السلعة إذن ؟! ليست السلعة كمنتوج مفيد شيئا غريبا. لكن السلعة هي أكبر بكثير من مجرد قيمة استعمالية. لنأخذ مثال الوردة: الوردة نافعة ماديا كقيمة استعمالية، وهي نافعة اجتماعيا (قابلة للتبادل) كسلعة. فوردة جميلة طيبة الرائحة تباع بخمس دراهم وتساوي قطعة شكولاطة.

2. الإنتاج مِن أجل الاستعمال

قبل بداية الراسمالية (في أوروبا في القرن الخامس عشر) وحتى بعد ذلك، كان الإنتاج في معظم بلدان العالم ضروريا للاستعمال. فالفساتين كانت تصنع من اجل أن تلبس وليس من أجل أن تباع. والشكولاطه كانت تصنع من اجل أن تأكل وليس من اجل أن تُستبدل. لكن مع ازدهار الراسمالية صار الإنتاج المخصص للتبادل مسيطرا.

في زمن أرسطو (حوالي 220 قبل الميلاد) كانت التجارة نشاطا حيويا ولكنها كانت نشاطا ثانويا في الحياة الاقتصداية آنذاك. وكان أرسطو يطلق لفظ "اقتصادي" على الإنتاج المخصص للاستعمال. وكان يطلق على الإنتاج المخصص للتبادل عبارة "الاقتصاد المصطنع أو المنحَرف".

يقول أرسطو: "هناك نوعان من الاستعمال لأي شيء: استعمال خاص بهذا الشيء، واستعمال آخر ليس خاصا به. فالحذاء مثلا يستعمل للمشي، ولكن يمكن ان يستبدل بشيء آخر مثل الطعام أو النقود. إن التبادل هو أيضا استعمال ولكنه ليس الاستعمال الطبيعي للحذاء".

ونجد نفس الشيء في المجتمعات العبودية القديمة (في مصر واليونان وقرطاج وروما...). فالعبيد كانوا ينتجون من أجل أن يستعمل الاسياد منتوجاتهم. وكان من النادر أن ينتجوا من أجل التبادل. فأقنان أوروبا والفلاحون الصينيون والعائلات الهندية والعمال في المجتمعات الأخرى ما قبل الرأسمالية لم يكونوا منتجين للسلع.

كان هدف ونتيجة الإنتاج في المجتمعات ما قبل الرأسمالية هو القيمة الاستعمالية وليس القيمة التبادلية. ولذلك كان الانتاج من أجل البيع والربح يعتبرُ تصرفا لا أخلاقيا، كان يُعتبر نمط حياة منحرفٍ يحركه الجشع والكبرياء والطمع والغرور.

لم تصبح القابلية للتبادل خاصية مميزة لمنتوج العمل إلا في المجتمع الرأسمالي. لا يعيش المنتوج حياة مزدوجة (قيمة وقيمة استعمالية) إلا في المجتمع الرأسمالي.

3. استلاب القيمة الاستعمالية

لفهم الإنتاج الرأسمالي فهما جيدا، ينبغي أولا أن نقبل بأن الحياة المزدوجة للسلعة ليست هادئة ولا منسجمة، بل على العكس من ذلك، هناك اصططدام بين القيمة الاستعمالية والقيمة. فبحث الرأسمالية عن الربح يتعارض جذريا مع الرغبات الانسانية في الأكل والمسكن والقيم الاستعمالية الأخرى.

يتعلق الأمر بقمع المنتوج والتعسف عليه كشيء نافع إلى حد أن المنتوج يُعامَل كقيمة: لقد خضع للاستلاب (صار منتوجا مستلبا).

ينبغي أن تكون السلعة مفيدة أو تبدُوَ مفيدة لكي تُشترى. لكن الفائدة ليست هي العنصر الأساسي. ينبغي على المنتوج (السلعة) أن يُباع لكي يُستعمل. فالبيع هو الشرط المسبق الضروري والأساسي للاستعمال. فبدون تبادل، لن يكون هناك استعمال للسلعة. إذا لم تَجِد سلعةٌ من السلع قابليتَها للتبادل، فسيُلغى استعمالها.

وهكذا، فإن التبادل "الغريب" يسيطر على الاستعمال "الطبيعي". لنأخذ رغيف خبز كمثال: فرغيف الخبز الذي وضع في متجر كبير ليست له إلا فائدة "نائمة"، فبالرغم من أن رغيف الخبز هذا هو صالح للأكل، فينبغي عليه أن يُثبت قيمته التبادلية قبل أن يُأكل. وإذا لم يشتر أحدٌ رغيف الخبز هذا، سوف يُترك ليفسد في المكان الذي وضع فيه حتى وإن وُجد أشخاص يموتون جوعا.

وينطبق هذا الوضع على جميع السلع: فبدون بيعٍ لا وجودَ لأيّ استعمال. هذا هو مبدأ الملكية الخاصة. فالسلع لا توجد من أجل أن تُوهَب. والرأسماليون لا يقتسمون "شيئا" مع العمال.

ويمكن تقديم مثال آخر عن القمع الذي تتعرض له القيمة الاستعمالية بسبب الانتاج من أجل التبادل: وهذا المثال هو إتلاف المنتوج. فجودة المنتوج لا تأخذ بعين الاعتبار إلا في العلاقة مع المبيعات. إذا استمرت المبيعات، سيتم تخفيض الكلفة بالتقليص من اليد العاملة، ومن مستوى الأمان في الشغل، ومن المواد الأولية. والنتيجة هي: منتوجات غير مفيدة، خطيرة، قاتلة أحيانا. فهل هذه الفظاعات غير معروفة؟

4. الإفراط في الإنتاج

نقدم مثالا آخر، يعتبر بديهيا، عن الكلفة التي تحجب القيمة التبادلية من خلالها القيمة الاستعمالية: وهذا المثال هو الإفراط في الإنتاج.

يصل الإنتاج، دوريا، إلى ما يعتبره النظام "فائضا" في السلع. والنتيجة هي انهيار الأسعار والأرباح. وهو ما يصيب الرأسماليين باليأس والاهتياج. فيقولون بأنه تم "إغراق السوق". ولقلب الوضع لصالحهم، يتلف الرأسماليون بإرادتهم جزءا من منتوجاتهم. لماذا؟ من أجل الرفع من الأسعار والأرباح. ولا يهمهم وجود بشر بدون مسكن ولا علاج ولا أكل. فالسوق المُشبَع، من وجهة نظر الربح، هو كارثة. لذلك ينبغي إيجاد حل. والحل ليس هو توزيع الفائض من السلع على الناس بالمجان، ولكن الحل هو تدمير السلع.

وهذا ما حدث، مثلا، إبان مرحلة الكساد الكبير في الثلاثينيات. لقد حققت الصناعة الغذائية "فائضا" في مجموعة من المنتوجات (اللحوم والحليب...)، فانهارت الأسعار. لذلك تمّ التخلص من الحيوانات ومن الحليب للحفاظ على الأرباح، بالرغم من وجود عدد كبير من الناس يتضورون جوعا. للحفاظ على الأرباح يتم تقليص الأدوات المستعملة (التوريدات)، والنتيجة هي أن الإنتاج يصبح بطيئا.

في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، لا تُستعملُ إلا 70°/° فقط من القدرة الإنتاجية العامة. أي أن جزءا كبيرا من جهاز الإنتاج غير مستعمل، دون الحديث عن ملايين العاطلين عن العمل.

من الواضح أن الرأسمالية بحاجة لمنتوجات قابلة للتبادل على الصعيد العالمي. ليست ماهية الشيء هي المهمة في مجال الأعمال وإنما قيمته.

5. القيمة الاستعمالية

إذا كانت القيمة موجودة ولا تظهر إلا في التبادل، فينبغي أن نتساءل: ما معنى التبادل؟ هنا أيضا يُنير أرسطو الطريق: "لناخذ على سبيل المثال مبادلة خمس أسِرّة بمنزل. هذه المنتوجات ليست متشابهة، فالأسِرَّة من جهة والمنزل من جهة أخرى أشياء لها ميزات واستعمالات مختلفة. فكيف يمكن إجراء التبادل فيما بينها كأشياء متساوية؟ هل هي فعلا متساوية؟ كلا. بالرغم من أن المبادلة تبدو قائمة على قبول تساويها، فإنّ الأسرّة من جهة والمنزل من جهة أخرى هي أشياء غير متساوية بالمرة. إن مظهر التساوي فيما بينها باطل. الواقع هو أن الناس هم الذين يقررون إجراء تبادلٍ بين أشياء غير متساوية".

في جميع الحالات، توصل أرسطو في الأخير إلى خلاصة مفادها أن المساواة الحقيقية بين السلع مستحيلة. وقال إن شيئين معينين ليسا متماثلين أبدا. إن الأمر يتعلق بخطأ في الاستنتاج. لقد فهم أرسطو، على الأقل، أهمية "التساوي" في عملية "التبادل"، وهو الأمر الذي يضعه في مرتبة أعلى بكثير من مرتبة الكثير من الاقتصاديين الحاليين الذين لا يقبلون حتى الفكرة القائلة بأن التبادل يجسد مبدأ متأصلا في "المساواة".

وهناك شيء آخر يكمن في أساس السعر. هل هو العمل؟ إذا قلنا، مثلما قال أرسطو، بأن شيئين ليسا متماثلين أبدا، وإذا كانا متماثلين فلماذا تتم المبادلة بينهما؟، سنواجه السؤال التالي: كيف لهذه الأشياء المختلفة فيما بينها ماديا، والتي لها خصائص مختلفة، أن تتم المبادلة فيما بينها بانتظام ووفق نسب محددة؟

لنتخيل لحظة أن الأمر يتعلق بشيئين اثنين هما غزال وأرنب، وبمالكين هما صيادان. لنفترض أن المدة اللازمة لاصطياد الأرنب هي يوم واحد من الصيد، وأن المدة اللازمة لاصطياد الغزال هي سبعة أيام من الصيد. إذا كان الصيادان ذكيين فإن مبادلة الأرنب بالغزال ستبدو عملية غير منطقية. لماذا مبادلة منتوج يتم الحصول عليه ببذل جهد دام سبعة أيام من العمل بمنتوج تم الحصول عليه ببذل جهد دام يوما واحدا من العمل فقط؟ لماذا القيام بالصيد لمدة سبعة أيام للحصول على أرنب تطلب صيدُه يوما واحدا من العمل فقط؟

التبادل ممكن، فما الذي سيمنع تحققه؟ يمكن لأي منتوج أن يكون موضوع تبادل غير متساوٍ عن وعي أو عن غير وعي. لكن كل شيء يتغير إذا تعلق الأمر بتبادل منتظم للسلع، أي إذا تعلق الأمر بالرأسمالية. ففي هذه الحالة، فالمبدأ الذي يقنن التبادل هو: المدة الزمنية التي تُخصص لعمل ما. فالسلع المختلفة كل الاختلاف ماديا تملك جميعها شيئا واحدا مشتركا فيما بينها وهو: أنها تحتاج للجهد البشري لإنتاجها أو لتملكها (الاستيلاء عليها). وهذا ما يوفر قاعدة التبادل. انطلاقا من هذا الأمر، فإن سبعة أرانب تساوي غزالا واحدا. فكل طرف في عملية التبادل يجسد تجسيدا ماديا كمية متساوية من العمل.

ويُطرحُ هنا المشكل التالي: ماذا نقصدُ لما نقول "التجسيد المادي للعمل" لمنتوج معين؟ الجواب بكل بساطة هو التالي: كمية من العمل "تدخل في المنتوج"، فيتغير الشيء الموجود قبل الإنتاج إبان الإنتاج، فجسمُ الشيء خضعَ للتعديل بفضل العمل الذي بُذل من أجل تغييره. للعمل إذن نتيجة "مادية": صار العمل "ماديا" في شيءٍ ما (تجسَّد في شيء ما).

قبل بداية العمل، كان للشيءِ شكلٌ خاص به مشتق من الطبيعة. فالعمل يضيف له شيئا آخر بتغيير شكله. وهكذا فهدف العمل صار "موضوعيا" (أي صار جزءا ماديا من الشَّيء الذي هو موضوع ما): لقد دخل العملُ في الشيء بتغييره.

6. العمل المجرد

قلنا بأنّ أساس المقارنة بين سلع مختلفة هو: كمية العمل الضرورية لإنتاج كل سلعة على حدة. لكن السؤال الذي يُطرح هو: عن أي نوع من العمل نتحدث؟ إذا كان العمل المفيد يضيف شيئا لفائدة المنتوج، فما الذي يجعله قابلا للتبادل؟ أي نوع من العمل هو ذلك العمل الذي يجعل من وردة، مثلا، سلعة؟ هل هو العمل المفيد؟

الجواب: كلا. هذا هو خطأ دافيد ريكاردو (David Ricardo). لقد استوعب أن القيمة هي عمل تجسّد ماديا، لكنه لم يتمكن من تحليل ذلك. والأهم في الأمر هو أن دافيد ريكاردو لم ينتبه لمفهوم: العمل المجرد.

بالرغم من أن مختلف أنواع العمل ليست متساوية ماديا، فإنه بالإمكان معالجتها كما لو كانت متساوية فيما بينها. وهذا أمر هام. هذا هو الجواب الذي نبحث عنه.

يمكن لأنواعٍ من العمل المفيد، المختلفة ماديا وغير المتساوية فيما بينها (إنتاج ساعة وإنتاج سرير)، أن تُعامَلَ كما لو كانت متساوية فيما بينها لتسهيل التبادل. فالأنشطة التي تتطلب تقنيات وعمليات وأدوات مختلفة يمكن أت تُعالج باعتبارها متماثلة فيما بينها، بحيث أن منتوجات الأنشطة المختلفة يمكن أن تُعتبر متساوية فيما بينها. وبتعبير آخر: العمل المفيد يمكنُ أن يُعالج باعتباره عملا مُجرّدا.

وقبل الفحص الدقيق للعمل المجرد ينبغي أن نقوم بالتمييز بين العمل المفيد والعمل المجرد:

فالعمل المفيد هو: أنشطة العمل الواقعية بخصائصها الفريدة المجسدة ماديا من خلال القيمة الاستعمالية.

والعمل المجرد هو: أنشطة العمل التي خضعت للمعالجة كما لو أنها لم تكن تملك علامات مميزة لها.

لما يقوم خياطون ونسّاجون بتبادل منتوجات فيما بينهم، فإنهم لا يرون عملهم كما هو واقعيا، ولكنهم يرونه كعمل خالص وبسيط. فالقول بأن لباسا معينا يساوي عشرين متر من الثوب، معناه ان الشكل أو الهيئة، أي عمل الخياط، يساوي عملية النسج (أي عمل النّسّاج). المنتوجان وُضعا في معادلة، وكذلك العمل الذي يدخل في إنتاجهما. إن تبادل المنتوجات يعني معالجتها باعتبارها متساوية فيما بينها

ويظل العمل الذي لا يُحدّدُ تميُزه (أي الذي لا يملك خصائص كافية تميزه عن غيره) هو نفس العمل، فَـ:

[(س) ساعات عمل غير مميز = (س) ساعات نوع آخر من العمل]

وهكذا فالتجريد يسمح بالتبادل. لأن كميات متساوية من العمل المجرد يمكنها أن تُتبادل فيما بينها. إن فعل التبادل ذاته يمنح للعمل المجرد بُعده الواقعي. يصبح المنتوج سلعة، تجسيدا ماديا للقيمة.

يقول المنتج دوما: "إذا بدلت ساعتي بسرير فإنني لا آخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتوجين، فأنا أراهما متساويين فيما بينهما من حيث الجودة، وهكذا يصبحان نتيجة عمل مجرد وليس نتيجة عمل مفيد".

وهذا ما يفعله الناس سواء فكروا في ذلك أو لم يفكروا فيه. لما نقوم بعملية تبادل بين قصر وعدد من علب السجائر، فإن العمل المجسد ماديا في النوعين من المنتوجات يُعالج، في واقع الأمر، كما لو أنه متساوي في الحالتين، أي أنه هو نفسه، في هذه المنتوجات. ونفس الشيء يحدث لما نتبادل مجلدا من مجلدات شكسبير بكمية من التبغ المعد للاستنشاق. لكن القيمة الاستعمالية مختلفة بطبيعة الحال، والعمل المفيد المتناسب مع القيمة الاستعمالية مختلف، إن الأمر يتعلق بالقيم.

وهذا يعني أن العمل المفيد نوعيا وغير المتساوي والمجسد ماديا في المنتوجات يُعالج باعتباره متساويا نوعيا. لما نقوم بتبادل ساعات وفساتين وأسِرّة أو منازل، فإننا لا نأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية لهذه المنتوجات، وذلك لأننا لا نميز ماديا بين صناعة الساعة وصناعة الملابس والنجارة والبناء. فعددٌ معيّنٌ من الساعات المصنوعة من الحديد والياقوت والزجاج يمكن مبادلتها ببعض الأسِرّة المصنوعة من الريش والخشب والقماش، لأن مختلف أنواع العمل الضرورية لصنع هذه المنتوجات تم التعامل معها على أنها متساوية فيما بينها. لا يوجدُ في السلعة نوعان خفيان أو مخبآن من العمل. لكن العمل المفيد (أي النافع) الخاص بالمنتوج باعتباره قيمة استعمالية يمكن التعامل معه باعتباره مجردا (ونوعيا) لتسهيل التبادل.

حتى في حالة العمل ببطء، فإن السلعة التي تُنتجها أيها المنتجُ لا تتضمن إلا المدة الزمنية "الشرعية" المخصصة لإنتاج السلعة التي يستغرقها المنتج المتوسط. إذا حاولتَ بيع منتوجك بناءً على المدة الزمنية المحسوبة بالدقة والواقعية التي تستغرقها في الإنتاج، سيتبينُ لك أنّ الزمنَ الواقعي الذي مضى لا يُحتسبُ. فالمدة الزمنية التي تأخَذُ

بعين الاعتبار هي المدة الزمنية الخاصة بالعمل العام الاجتماعي، أي العمل المجرد الذي يحتاجه المنتوج لإنتاجه بشكل طبيعي.

يرى الناسُ العمل الشرعي، المتوسط، الذي يمكن أن يتغير فجأة لأسباب مستقلة عن طبيعة العمل المفيد الملموس.

لما ظهرت مَكنَنَة العمل (استعمال الآلات في إنجاز العمل) في أنجلترا، مثلا، فإنها اختصرت إلى النصف المدة الزمنية المخصصة للنسيج (الحياكة). فالنساجون الذين يقومون بالحياكة باستعمال أيديهم (بسبب عجزهم عن شراء الآلات الخاصة بهذا العمل) لاحظوا أن قيمة منتوجهم تقلصت بمعدل النصف. ولا يعود السبب لكون عملهم الواقعي قد تغير، ولكنه يعود لتغير مستوى العمل الاجتمعاي العام. ينبغي أن يكون واضحا أن العمل "المتساوي" ليس عملا ماديا واقعيا، ولكنه عمل واقعي يُعتبر بمثابة عمل اجتماعي مجرد.

7. استلاب العمل المفيد

إذا كانت كل سلعة تتضمن عملا مجردا، أو تجسد ماديا عملا مجردا، فأين يوجد هذا العمل المجرد؟ لنأخذ مثال معطف: هل يوجد العمل المجرد في البطانة (الدوبلير)، الكُمّين أو الطوق؟ كلا. حتى وإن كان المعطف بالٍ جدا فإن العمل المجرد الذي يتضمنه لن يكون مرئيا أبدا.

لم يتمكن أيُ عالم من اكتشاف القيمة في ساعة أو معطف أو في أية سلعة أخرى. تأملوا الساعة بالميكروسكوب والتلسكوب، افحصوها من جميع الجوانب، فككوها، فلن تجدوا ولن تسمعوا ولن تحسوا أبدا بأية قيمة. وكل ما سوف ترونه هو الشيء المرئي، أي الساعة تحديدا. ولن تجدوا أبدا اي شخص حي وواقعي يفتح "العمل المجرد".

لا يمكن للحواس أن تميز إلا بين الأشياء المفيدة (النافعة) والعمل المفيد. وبما ان القيمة ليست ماديةن فلا يمكن إدراكها ماديا. إنها اجتماعية، واقع اجتماعي شبحي. إن قيمة السلع هي النقيض المتطرف لشكلها المادي، فهي لا تتضمن ولو ذرّة من المادة.

والمثال الذي يوضح ذلك هو مثال المَلِك. فلا يكون المَلِك مَلِكا إلا نتيجة لممارسة اجتماعية. فالملك إنسان مثل الأخرين، أي أنه مختلف عن الآخرين في التصرفات والمظهر والمزاج. ولذلك لا يمكننا أن نقول عنه لما نراه أنه ملك. ولكنه يُعامل كملك. وحتى بدون "حق إلهي" فهو ملك لأن رعاياه يعاملونه على أنه ملك. له "سلطات ملكية". والميزات

والسلطات الملكية هي أمور اجتماعية وليست طبيعية. لا أحد يُمكنه أن يكتشف في جثة ملك الأثر الملكي (فدمه ليس "أزرقا" أي ليس نبيلا).

بطبيعة الحال، الملك إنسان من الناحية المادية، لذلك فسلطاته من الناحية المادية ليست إلا سلطات بشرية. ولكن من الناحية الاجتماعية، فإن أنشطته وطريقة خضوع الناس له تعتبر ملكية، فالملك هو نتيجة تخيلات الرعايا عنه. فالناس يجعلون من شخص ما ملكا بالتعامل معه على أنه ملك. وهذا المثال ينطبق تماما على القيمة. فكل شيء مفيد يجسد ماديا العمل المجرد. لا يمكن لشيء مفيد أن يصبح سلعة (التجسيد المادي للقيمة) إلا إذا تمّ التعامل معه كسلعة. وإذا تم التعامل معه كسلعة فإنه يتحول إلى سلعة اجتماعيًا.

لما نشاهد ألماسة مثلا، لا نتبين أنها سلعة لما تستعمل كقيمة استعمالية جمالية (في عنق غانية مثلا) أو ميكانيكية (في يد صانع الزجاج) فإنها ألماسة وليست سلعة.

لا توجد سلع في الطبيعة، وإذا كان الشخص مختبئا في دولاب أو في مركز الأرض أو في الفضاء فلن يجد أية قيمة. لا شيء قابل "للاستبدال" حيث لا يوجد أي إنسان. فالتبادل جزء من العلاقات البشرية. لا تكون القابلية للتبادل ممكنة إلا في سياق العلاقات الاجتماعية البشرية. إنها ممكنة بالرغم من أنها غير طبيعية. يمكن للناس أن يجعلوا من أشياء معينة مفيدة وقابلة للتبادل بالإنتاج من أجل التبادل.

لما يصبح التبادل المبدأ الكوني والمنتظم للإنتاج مثلما هو الأمر عليه في المجتمع الرأسمالي، فإن القابلية للتبادل تصبح صفة اجتماعية واقعية للمنتوجات بصفة عامة. إن القيمة "الشبح" تصبح واقعية جدا. حاولوا إذن أن تعيشوا في المجتمع الرأسمالي دون أن تشتروا أو تبيعوا أي شيء! كل إنسان في المجتمع الرأسمالي يشتري أو يبيع سلعا ما عدا بعض الاستثناءات.

8. الفيتيشية (تقديس السلعة)

تدل كلمة فيتيشية (عبادة أو تقديس أو توثين السلعة) على الاعتقاد بأن بعض الأشياء (أصنام او سبائك الذهب) تمتلك سلطات سحرية. والفيتيش هو تحديدا الموضوع الذي يُعتقدُ أن له سلطة سحرية.

يبدو أنه لا أحد، تقريبا، يقاومُ الذهب. والخضوع للذهب عمره أكثر من 5000 سنة. لقد أحب الناسُ دوما المجوهرات الذهبية، كانت المصريات، منذ 5000 سنة تقريبا، تتزيّنّ بأقراط وخواتم وأساور ذهبية. وإذا حصل تطور في أنواع المجوهرات والإبداعات في هذا المجال، فإن الذهب لازال يحظى بنفس الافتتان والإعجاب. ويسود اعتقاد مفاده أن ثلثي الإنتاج السنوي من الذهب ينتهي به المطاف في أعناق وأيادي وأصابع النساء. ومع ذلك، فإن الاحتياطي العالمي من الذهب ليس خالدا. لذلك فندرة الذهب ظاهرة لن تختفي قريبا، ولهذا السبب تظل المجوهرات الذهبية أسلوبا جميلا لمحبي الذهب، وتقول القاعدة: "النادر لا ثمن له، اي ان ثمنه مرتفع جدا"، وينطبق هذا على الذهب.

تصورت الديانات، التي وصفت بالبدائية والديانات الأكثر تطورا، أن لبعض الأشياء سلطات مستمدة من مكان آخر غير الطبيعة. وينطبق هذا النوع من التفكير على الفيتيشية التي تلازم عالم السلع: التقديس والعبادة والتوثين.

يقال أن للسلع علاقات طبيعية وتلقائية فيما بينها، لكن الواقع يقول عكس ذلك. فالمجتمع يقسم عمله ما بين جماعة من "المنتجين الخواص" المرتبطين بتبادل منتجاتهم. وهذا ما يُحوّل قِيما استعمالية بسيطة إلى قيم سحرية.

للسلع والنقود سلطات خاصة ليست طبيعية. ومع ذلك يصدّق الناس هذا الاعتقاد. لا يدرك الناس إلا نادرا أن النقود والسلع لا تملك سلطة القابلية للتبادل إلا لوجود علاقات المنتجين الخواص بين الناس. يجد المنتجون الخواص، الذين ينتجون منعزلين عن "العمال" الآخرين، أنفسَهم ينتجون من أجل التبادل. فالمنتجات لا يمكنها أن تُنقل من يدٍ لأخرى إلا عبر التبادل. فبدون التبادل، لا يمكن لمنتج الطماطم الخاص أن يحصل إلا على الطماطم. ولكي يحصل على الأرز والكتب والأحذية ينبغي عليه أن يخرج من عزلته على الأقل المدة الزمنية التي يتم فيها التبادل.

لا يمكن لأي منتج أن يستعمل كميات لا محدودة من القيمة الاستعمالية. ففي مستوى معين، يصبح المنتوج بالنسبة لمنتجه بدون قيمة استعمالية. أي يصبح شيئا لا يستعيد قيمته إلا في التبادل، أي أنه يصبح قيمة استعمالية بالنسبة لمنتج آخر. فتظهر إمكانية مبادلة الطماطم بالنقود (وهكذا تتم مبادلتها بطريقة غير مباشرة بالأرز والكتب...) بشكل طبيعي، وكأن الأمر تعبير عن قابليتها الفطرية للتبادل. يبدو أن السلع تجذب النقود مثلما يجذب المغناطيس الحديد. يبدو طبيعيا أن للسلع أسعار خاصة، أي أنها تساوي مقدارا معينا لا أقل ولا أكثر: هذه هي الفيتيشية.

9. النقود

توجد القيمة من خلال ثلاثة صيغ: السلع، النقود، رأس المال.

- السلع هي قيم استعمالية تم إنتاجها من أجل التبادل.

- النقود هي سلعة كونية تساوي جميع السلع.

- رأس المال هو النقود المستثمرة من أجل إنتاج نقود أكثر.

لمناقشة رأس المال، والذي هو الصيغة الأسمى للقيمة، ينبغي أن نفهم النقود. فكيف تظهر النقود في عملية تبادل السلع؟ كيف أمكن للنقود، باعتبارها رأس مال، أن تسيطر على تبادل السلع؟

في الحالة الأبسط، حالة تبادل سلعة واحدة بسلعة واحدة أخرى مساوية لها: لا تكون العلاقة المرتكزة على القيمة محددة تحديدا دقيقا. فتحديد كمية العمل "الاجتماعي العام" الضروري لإنتاج هذا المنتوج أو ذاك يظل تقريبيا جدا. لكن لما يتم إنتاج المنتوجات عموما من أجل التبادل، فإن العلاقات المرتكزة على القيمة تتحدد بدقة.

لما تكون المعادلة بالكيفية التالية:

[ثوب = 20 متر قماش = 10 كلغ شاي = 40 كلغ قهوة = 20 غرام ذهب]

فإن نسبة التبادل تصبح أقل عرضة للصدفة. يتم التعامل مع منتوجات كوحدات عمل مجردٍ أكثر فأكثر. ويظهر أخيرا نظام إنتاج السلع حيث تُحدّد الكميات النسبية للقيمة المتعلقة بمختلف السلع بانتظام.

لما تلتقي سلعة نسبية بعدة سلع مساوية لها فإن قيمتها تعبر عن نفسها في استقلالية من خلال مجموعة مساوية لها.

لكن يمكن ان نقول أيضا أن كل سلعة من مجموعة من السلع المساوية لها تعتبر السلعة النسبية نفسها كسلعة مساوية لها. وإذا استعملت هذه السلعة في التعبير عن قيمة العديد من السلع فإنها تتحول إلى نقود. لما يُعترف بها كونيا كسلعة مساوية لبقية السلع تعبر عن كل السلع الأخرى وتقيس قيمتها فستقوم أحسن قيام بدور النقود.

بالنسبة للذهب: يعتبر الذهب تاريخيا السلعة المستعملة كونيا كعملة. وبعد إقامة "معيار الذهب" صار ملائما أن ننتقل من المعادلة التالية:

[ثوب = 20 متر قماش]

إلى المعادلة التالية:

[ثوب = 20 درهم]

و: [20 متر قماش = 20 درهم]

فلا زال من الممكن مبادلة الثوب والقماش، لكن من المتداول اليوم استعمال العملة لإجراء التبادل. فالتكافؤ ما بين الثوب والقماش لا يُعبر عنه بشكل مباشر، ولكن يُعبر عنه من خلال العلاقة المشتركة بالذهب (باستعمال أحد أسماء الذهب التي هي: الدرهم، الدولار...). صار الذهب هو السلعة الوحيدة القابلة للتبادل مقابل كل السلع الأخرى، وباعتباره صار السلطة الأسمى، فلم يعد بالإمكان شراء الثوب والقماش إلا بواسطة النقود. وينطبق نفس الشيء على كل السلع العادية (ما عدا استثناءات ثانوية).

ولكن يمكن للذهب (والأشياء التي تمثله مثل النقود الورقية والنحاس وأشياء أخرى) أن يشتري جميع السلع بشكل مطلق. وهذا ما جعل منه عملة نقدية وخصّهُ بمكانة خاصة مقارنة بجميع السلع.

لم يكن الذهب في معظم المجتمعات القديمة إلا منتوجا ضمن منتوجات أخرى. أما الآن فهو السلعة الوحيدة والفريدة المتمتعة بالكونية، المنتوج الوحيد الذي يباع حتما. إنه يتحرك بسرعة، ويذهب إلى أبعد مدى ويؤثر أكثر من المنتوجات الأخرى. إنه السلعة الخارقة للعادة، سلعة السلع. وتتضاعف سلطاته إلى أبعد حد لما يتصرف كرأس مال. فلما تتحول النقود إلى رأس مال فإنها "تجعل الناس يفعلون ما تريد".

10. تراكم رأس المال

لما نتحدث عن الرأسمالية فلا نتحدث فقط عن النقود. ولكننا نتحدث أيضا عن تزايد (نمو) النقود، والمقصود هو النقود المستثمرة للحصول على ربح.

ما هو الربح؟ وما هو مصدره؟ إذا انطلقنا من كمية من النقود، فكيف نحصل على كمية أكبر منها؟ وإذا انطلقنا من قيمة معينة، فمن أين يأتي فائض القيمة؟

هناك نوعان أساسيان من العلاقة بالنقود:

- المنتجون (سواء كانوا مستخدمين أو خواصا) يبيعون من أجل أن يشتروا.

- الرأسماليون يشترون من أجل أن يبيعوا.

لنأخذ على سبيل المثال العامل الشاب الخياط إلياس، أبوه خياط مستقل. ولنأخذ الرأسمالي س.

فالخياطان (إلياس وأبوه) يبيعان من أجل أن يشتريا. أحدهما يبيع كفاءته كخياط (إلياس) والآخر (الأب) يبيع بَدْلات. كلاهما يرغبان في الحصول على سلع ضرورية. فالأب يصنع أثوابا ويبيعها ليس من أجل الحصول على المال في ذاته، ولكن من أجل الحصول على الطعام والمسكن وسلع أخرى. ونفس الأمر بالنسبة للشاب إلياس، فهو يبيع كفاءته، ليس رغبة منه، ولكنه يفعل ذلك من أجل الحصول على النقود (أجر) لكي يقتني ما هو ضروري له.

نلاحظ هنا الدورة التالية:

سلعة – نقود – سلعة (س – ن – س)

حيث النقود هي مجرد مرحلة ما بين صناعة السلع وشراء السلع.

بالنسبة للرأسمالي (س) فالأمر مختلف. فهو يقتحم المجال الاقتصادي ليس كمنتج وإنما كمالك للنقود هدفه هو شراء سلع من أجل بيعها. إنه ينفق النقود لربح النقود.

يظهر المنتج الآن كشخص يحل بالسوق ليس من أجل أن ينتج، ولكن لأنه يملك نقودا، وبالتالي فهو في السوق ليشتري ما لا يريده لاستعماله الشخصي، أي ما لا يريد استعماله شخصيا. إنه يشتري ليبيع ما اشتراه من جديد.

إن النقود بالنسبة للرأسمالي هي بداية نهاية التبادل. فالدورة التي يعيش فيها الرأسمالي (س) هي عكس الدورة (سلعة – نقود – سلعة)، إنه يعيش في الدورة التالية:

نقود – سلعة – نقود (ن – س – ن).

إن معجزة النقود هي أنها -لما تستعمل بطريقة ملائمة- تنتج الربح. النقود تصنع النقود. فكمية أولية من النقود (أ) تنتج كمية أكبر منها من النقود (أ').

فدورة الرأسمالي ليست هي فقط: نقود – سلعة – نقود (ن – س – ن)، وإنما هي: نقود – سلعة – نقود إضافية (ن – س – ن')، آخذين بعين الاعتبار أن (ن') هي أكبر كميا من (ن): هنا نجد مصدر فائض القيمة، أي الفرق بين (ن') و(ن). فكمية أولية من النقود عُوِضت بكمية أكبر من النقود. لقد حصل الرأسمالي (س) فعليا على "ربح أقصى".

ينفق الرأسمالي (س) النقود ليس فقط من أجل الحصول على مبلغ متكافئ أو مساوٍ لكمية النقود الأولية، أي أنه لا يستثمر 10 دراهم ليحصل على 10 دراهم. كلا. إنه يريد الحصول على كمية نقود أكبر من تلك التي استثمرها، أي يريد الاستفادة من التبادل. ولأنه ضحية

"العطش اللعين للذهب" فإنه يبحث بشغف عن القيمة، يبحث باستمرار عن الاغتناء. فالربح هو هدفه الوحيد والفريد.

إن النقود المستعملة من أجل الحصول على النقود "تنمو (تتزايد) ذاتيا": إنه الرأسمال. إنها النقود الأصلية التي تم الانطلاق منها. ولما استُثمرت، أنتج الرأسمال فائض القيمة، أي الفرق بين (ن) و (ن'). يتخذ فائض القيمة ثلاث صيغ أساسية: الربح، الفائدة، الريع.

يُؤدى جزءٌ من فائض القيمة كتكلفة عن الفائدة على (ن)، لأن الرأسمالي (س) اقترض جزءا من رأس المال الأولي على الأقل. جزء آخر من فائض القيمة يُؤدى كتكلفة عن الكراء، لأن الرأسمالي س اكترى جزءا من الأرض أو التجهيزات التي يستعملها. ما تبقى هو: الربح. ففائض القيمة يعود مباشرة للرأسمالي (س) الذي يستعمله كما يشاء. وهناك استعمالان رئيسيان: يمكن استعمال الربح إما من أجل المتعة الشخصية للرأسمالي (س)، وإما كرأس مال، أي كنقود جديدة من أجل إنتاج فائض قيمة أكبر.

إذا خصمنا من (ن') الفائدة والكراء والأرباح فسنحصل على (ن) جديدة. وإذا كانت (ن) الجديدة (التي سنرمز لها بـ ن") أكبر من (ن) الأصلية، إذن فرأس المال قد تراكم.

بالرغم من أن ثروة المجتمع الرأسمالي تقدم نفسها كتراكم للسلع، فإنها في الحقيقة تراكم لرأس المال. إن تراكم رأس المال هو مبدأ الرأسمالية، الهدف والأسلوب الاقتصاديان اللذان تذبل أمامهما الأشياء الأخرى. فالرأسمالية ليست إلا اللقب الذي يُطلق على نظام الإنتاج القائم على تراكم رأس المال.

لقد لاحظنا أن الربح هو الذي يسمح بتراكم رأس المال. إنه محرك اشتغال النظام، يشبه تأثير الرياح على أشرعة السفينة، أو تأثير الأورانيوم على مفاعل نووي.

لقد برهنت النقود أنها تستطيع أن تنموَ (تتزايد) وأنّ لها السلطة الخفية التي تمكنها من أن تضيف إلى نفسها قيمة. النقود تولد النقود. الأغنياء يغتنون. تنحو النقود كرأس مال إلى التراكم لما تستثمر. وبالتالي هناك أرباح.

يفتخر الرأسمالي (س) بالقول إن الأرباح تنتج عن عملية "شراء بأرخص ثمن والبيع بأغلى ثمن": إنها البورصة.

لنفترض أن الرأسمالي (س) باع سلعة بأعلى من قيمتها: أي أنه باع بمبلغ 110 درهم ما قيمته 100 درهم. أي أنه اغتنى بملغ يقدر بـ 10 دراهم، فما الذي يمنع كل الآخرين من فعل نفس الشيء؟ لو حدث ذلك لانزعج الرأسمالي (س) كثيرا. سوف يخسر كمشتري ما ربحه كبائع. هناك بطبيعة الحال عمليات احتيال وعمليات مشبوهة. ولكن المنافسة لا تسمح، بصفة عامة، باللجوء لاثمنة مبالغ فيها. فالتنافس بين رأسماليين متبارين فيما بينهم للحصول على أسواق وأرباح محدودة يتجه نحو الحفاظ على أسعار في حدود القيمة. والنتيجة هي أن السلع تُوجه نحو البيع حسب كلفتها التي تحدد بناء على العمل المتوسط والضروري اجتماعيا.

سيرغب الرأسمالي (س) بكل تأكيد في بيع منتوجاته بأثمنة مرتفعة، ولكنه إذا فعل ذلك، سوف يحرمه منافسوه من الزبناء ببيع سلعهم بأثمنة أرخص، وهذا يعني أن ما سيربحه الرأسمالي (س) في الأسعار سوف يخسره في المبيعات، هذا إذا لم يتعرض للإفلاس تماما.

لننظر إلى هذه الحالة الخاصة من حالات الاحتيال: لنفترض أن السيد (س) قوي جدا بحيث يستطيع أن يسرق السيدة (م) و(د). لكن هل هذه السرقة تخلق فائض القيمة؟ كلا. يمكن تحقيق ربح، ولكن ذلك يتم على حساب الشخصين الذين تعرضا للسرقة. فهذه السرقة لم تخلق أية قيمة جديدة.

فالقيمة انتقلت من يدٍ ليدٍ أخرى، لكنها لم تُخلَق. ولكي تكون الأرباح فعلية وواقعية، ينبغي أن تُخلق من جديد. فمن البديهي أن رأس المال لا ينتجُ عن الغش.

لما تتدخل الاحتكارات، تتغير الأمور قليلا، ولكنها لا تتغير تغيرا عميقا. بمكن لاحتكارات أن ترفع من الأسعار لتصبح أعلى من القيمة دون أن تكترث للمنافسة، وتحصد بالتالي أرباحا هائلة، لكن الأرباح ليست عموما نتيجة الاحتكار.

يظل الربح هو الرهان، بدون احتكار، وحتى حينما يكون الانتاج قادرا على المنافسة بشكل جيد.

لنتذكر أن تراكم رأس المال بدأ ارتكازا على المنافسة. لذلك علينا أن نبحث عن تفسير للربح في مكان آخر.

لا يُخلق رأس المال في عملية التبادل، كمنتوج فرعي للشراء والبيع، وإنما يخلق في الإنتاج. فما بين (ن) و(ن') تتدخل عملية الإنتاج. وهذا ما ينبغي علينا فحصه لفهم وضبط مصدر رأس المال.

يوجد في العملية: (ن – س – ن') أكثر من التبادل. فالرأسمالي (س) لا يعيد بيع ما يشتريه فقط، بل على العكس من ذلك، يشتري سلعا تُولّدُ سلعا أخرى. إذا لم تكن قيمة السلع المنتجة أعلى من قيمة السلع المشتراة، فلن يحقق الرأسمالي (س) ربحا. ينبغي إذن أن يحالف الحظ الرأسمالي (س) ليجد سلعة متميزة في السوق تمكنه، لما يشتريها، من إنتاج فائض القيمة. وبما أن هذا الرأسمالي قد حالفه الحظ فقد عثر في السوق على سلعة متميزة تخلق القيمة. هذه السلعة تسمى: قوة العمل (القدرة على العمل)، أي مجموع القدرات الجسدية والفكرية التي يتمتع بها الكائن البشري الحي.

11. قوة العمل

إذا كانت النقود هي "السلعة الخارقة" فإن قوة العمل البشري هي "السلطة الخارقة الأسمى". فالنقود تشتري قوة العمل من أجل الحصول على فائض القيمة: هذه هي الرأسمالية. لا يمكن للنقود أن تتصرف كرأس مال إلا بشراء قوة العمل. ولا يمكن لرأس المال أن يتراكم إلا بهذه الكيفية.

الرأسمالية رهينة تحويل قوة العمل إلى سلعة في آخر المطاف. لكن كيف تتم عملية التحويل هذه؟ كيف تحوّلَ مُنتجون مباشرون إلى بروليتاريين يبيعون قوة عملهم؟ كيف تَحولوا إلى عمال؟

نعرف بالتجربة أنّ تطورا ضعيفا نسبيا لتداول السلع يكفي لإنتاج النقود. لكن رأس المال يتطلب أكثر من مجرد تداول النقود والسلع. لا يظهر رأس المال إلا لما يجد مالك النقود ومالك المصنع وأدوات الإنتاج... في السوق، العامل الحر الذي يبيع قوة العمل: هذا الشرط الوحيد التاريخي يتضمَّن عالما جديدا. يُعلنُ رأس المال عن نفسه في البداية كعصر للإنتاج الاجتماعي!

ولكن كيف نفسر هذه الظاهرة الغريبة: نجد في السوق مجموعة من المشترين (مالكون للنقود والأرض والآلات) ومجموعة من البائعين (لا يملكون إلا قوة عملهم، وسواعدهم وأدمغتهم)؟ كيف يكون ممكنا أن طبقة اجتماعية تشتري باستمرار لتحصل على أرباح وتغتني، بينما الطبقة العاملة تبيع باستمرار قوة عملها لتحافظ على حياتها؟

من الواضح أن الطبيعة لا تنتج رأسماليين من جهة، وتنتج من جهة أخرى العمال. الطبقات الاجتماعية لا تسقط من السماء ولا تخرج من الأرض مكتملة التكوين. فالبرجوازية (الطبقة المسيطِرة) والبروليتاريا (الطبقة العاملة) تتكونان كحصيلة لسلسلة طويلة من الأحداث التاريخية.

12. نزع الملكية

إن عملية النزع البدائي للملكية والأحداث والصراعات التي أدت إلى تجريد المنتج من وسائل الإنتاج هي حركة تاريخية. تعتبر وسائل الإنتاج مسألة حاسمة، وتتكون من أدوات الإنتاج والآلات والبنايات والمواد الأولية والموارد وكل ما يحتاجه الإنتاج. فالإنتاج هو إذن التنسيق النشيط بين الطاقة البشرية وقوة العمل وموارد الإنتاج ووسائل الإنتاج.

لما تكون موارد الإنتاج مراقبة من طرف منتجين مباشرين، فإن قوة العمل ووسائل الإنتاج تترابط فيما بينها عضويا. لنأخذ كمثال على ذلكك المزراعين الصغار الذين يزرعون القمح، أو الحرفيين. فهؤلاء المنتجون المباشرون -الذين يملكون بشكل مباشر الأدوات والمواد الضرورية للقيام بانشطتهم الاقتصادية- يستعملون موارد الإنتاج بكل بساطة. لذلك فالإنتاج الذي يحصلون عليه مستقل ويحقق الاكتفاء الذاتي.

لكن لما تُنتزع الأرض وقطعان الماشية والموارد الطبيعية والأدوات من المنتج فما الذي يُمكنه فعله؟ سوف نحصل على متشرد بدون مأوى ولا أكل ولا يملك إلا قوة عمله. إن نزع الملكية من المنتج هو الشرط الأول التاريخي للرأسمالية. فبعدما كانت قوة العمل ووسائل الإنتاج مرتبطة فيما بينها، صارت الآن منفصلة عن بعضها البعض. يستولي رأس المال على وسائل الإنتاج، وبالتالي فالمنتج المباشر لم يعد يملك شيئا بدون وسائل الإنتاج ما عدا قوة عمله. ولكي يبقى على قيد الحياة،

عليه أن يبيع قوة عمله مقابل الحصول على أجرٍ، وهكذا يتحول إلى بروليتاري.

وبهذه الكيفية تجتمع قوة العمل مع وسائل الإنتاج وترتابط فيما بينها ترابطا غير عضوي، إنه ترابط منحرف، حيث تصبح قوة العمل هذه ووسائل الإنتاج لعبة في يد الرأسمالي.

وجد البروليتاري نفسه في تبعية مقيتة للرأسمالي من أجل الحصول على "عمل"، من أجل الحصول على ما يُبقيه على قيد الحياة. يقوم البروليتاري بالعمل المنتج كله، لكن وحده الرأسمالي يراقب الإنتاج لأنه يملك وسائل الإنتاج، وهو ما يسمح له بشراء قوة العمل، أي ما يسمح له بامتلاك قوة العمل.

13. درس من التاريخ

لقد تم النزع التاريخي لممتلكات المنتج المباشر لأول مرة في أنجلترا في القرن 15 و16 و17. ثم تم ذلك فيما بعد في مجموع الأراضي الأوروبية وفي مجموع أنحاء العالم تقريبا. واستمرت عملية نزع الممتلكات: فصار كل المنتجين في العالم أجراء.

لنستعدْ بداية التاريخ في أنجلترا، هذه الجزيرة التي ظهر فيها رأس المال وظهرت فيها البروليتاريا، وهو تاريخ كتب بالدم والنار.

يحكي العديد من الأخلاقيين والسياسيين حكاية تعليمية مُوجهَة لتوضيح المصادر الجميلة للغنى والفقر، وجاء في هذه الحكاية ما يلي:

> "وُجد في زمن بعيد نوعان من البشر: نوع يشكل النخبة، جديون ومجتهدون في العمل، أذكياء، مقتصدون في عيشهم. ونوع آخر من البشر وضيعون ودنيؤون ومبذرون وشرهون في الأكل والشرب. هذا النوع الثاني من البشر لم يتبقّ لهم شيء ليبيعوه ما عدا قوة عملهم. وهذه الخطيئة الأصلية التي ارتكبها هؤلاء هي بداية فقر الجماهير الذين لم يتمكنوا لحد الآن من امتلاك شيء آخر غير قوة عملهم، بالرغم من كل الجهد الذي بذلوه في العمل، وهي بداية نمو ثروة النوع الآخر من البشر بالرغم من أنهم لا يعملون منذ زمن طويل".

لكن الأسباب الحقيقية الواقعية التي تسببت في نزع ملكية المنتجين المباشرين هي الغزو والاستعباد والسرقة والقتل. هذه هي الأسباب التي لعبت دورا مهما في ظهور فقر الجماهير.

لا يعود ظهور الطبقة العاملة والفقر والاستعمار لـ"طبيعة إنسانية هشة"، لكنه يعود لحرب شرسة قادها قادة وأرستقراطيون من كل الأنواع ضد الشعب.

ليس الاستغلال شيئا جديدا، لكن الجديد هو مراقبة العمل من طرف طبقة قمعية مسلحة. توجد هذه المراقبة المسلحة في جميع المجتمعات منذ ظهور الاسترقاق (العبودية). إن الاستغلال هو سمة وخاصية المجتمع الطبقي. لذلك فالاستغلال في المجتمع الرأسمالي يختلف عن أنواع الاستغلال السابقة: حيث أن فائض العمل يتحول إلى فائض عمل مجرد أو فائض القيمة.

ما هو فائض القيمة؟

بالإضافة إلى العمل الضروري للبقاء على قيد الحياة (التركيز على أن العمل ضروري) يمكن للناس أن يقوموا بعمل آخر وينتجون أكثر: هذا ما يُسمى بفائض العمل. إن فائض العمل هو قدرة يكتسبها الناس على مراحل. أولا، في المجتمعات الأكثر بدائية، تكون قوة العمل متخلفة نسبيا، فالناس لا يكونون قادرين إلا على الحفاظ على حياتهم، أي على البقاء على قيد الحياة، من خلال عملية القطف مثلا... ومع ذلك، اكتسب الناس تقنيات أكثر فعالية مثل الأعمال اليدوية وتقنيات الفلاحة من خلال تطور شخصي صعب.

وبعد انقراض الثقافات الجماعية الأولى، وقع فائض العمل تحت السيطرة المتعاقبة للطبقات المستغِلة. في المجتمعات العبودية، من المجتمع اليوناني القديم حتى العالم الجديد (أمريكا الشمالية والجنوبية) كان الأسياد يراقبون فائض العمل (ويراقبون كذلك العمل الضروري). وإبان سيادة النظام الإقطاعي، كان الأقنان يُنجزون فائض العمل لصالح الاسياد، لأن الأقنان كانوا يعملون في الأراضي التابعة للأسياد لصالح هؤلاء عدة أيام في الأسبوع. وفي الحالتين، تم الاستلاء على أفضل الأراضي والعبيد من طرف طبقة من الملاك المسلحين. إن "الاستغلال" هو المراقبة المُمارسَة من طرف المضطهِدِين على فائض العمل الذي ينجزه المُضطَهَدون.

14. تكوّن الطبقة العاملة

في المجتمع الرأسمالين يُستخلص فائضُ العمل من البروليتاريا في صيغة فائض القيمة. يمكن أن نفهم جيدا كيف حدث ذلك بدراسة تاريخ نزع الملكية من المنتج. لذلك علينا أن نعود إلى أنجلترا في المرحلة التاريخية التي تم فيها نزع وسائل الإنتاج من جماهير الرجال والنساء والأطفال بالقوة، ورميهم في سوق العمل ليبيعوا قوة عملهم. إن أساس هذا التطور هو تجريد المزارعين من ممتلكاتهم.

كانت العبودية قد اختفت عمليا في نهاية القرن 14. وكانت الأغلبية الساحقة من الجماهير تتكون من مزارعين أحرار. وكان هؤلاء المزارعون، خلافا لأجدادهم، يعملون قليلا نسبيا لصالح النبلاء، لأنهم كانوا يعملون إما في أراضيهم وإما في الأراضي الجماعية. وبالرغم من وجود مساحات هائلة، فإن الملكيات الزراعية الصغيرة كانت كثيرة جدا.

ولقد تم الطرد العنيف لهؤلاء الملاكين الصغار من أراضيهم على عدة مراحل. وهكذا تكونَت البروليتاريا التي لا تملك شيئا. وكانت المَلَكية هي أول من أعطى الضوء الأخضر للبدء في إنجاز عملية الطرد تلك. فلكي تتقوى المَلَكية لمواجهة النبلاء عملت على إقصاء مجموعات تستغل أراضي محيطة بالنبلاء الكبار.

وكان هؤلاء المساعدون هو الأوائل الذين تم الإلقاء بهم بأعداد هائلة في أول سوق للعمل. ولمواجهة الملكية، شكل النبلاءُ الكبار

بروليتاريا بأعداد هائلة وذلك بسرقة أراضي المزارعين بطريقة قاسية لتدعيم السلطة الأرستقراطية.

وكان السببُ المباشر لنزع ملكية هؤلاء المزارعين هو ازدهارُ مصانع الصوف وارتفاع أسعار الصوف الناتجة عن ذلك.

إن بحث النبلاء عن المال والقوة العظمى جعلهم يقررون تحويل الأراضي القابلة للزراعة إلى مراعي. ولتحقيق ذلك، قام النبلاء باستعمال القوة العسكرية ضد المزارعين، تلك القوة التي سلبت عددا هائلا من القرى ودمرتها.

وتضمن قانون يعود لهنري الثامن خطورة مراقبة وسائل الإنتاج آنذاك وما نتج عنها: "نساء كثيرات وقطعان كبيرة تتكدس في أيدٍ قليلة، وعدد هائل من الجماهير الشعبية تجد نفسها عاجزة عن عن تلبية حاجاتها الضرورية للبقاء على قيد الحياة".

لقد وجد المزارعون أنفسَهم عمليا بدون أرض في الوقت الذي كانوا فيه في الماضي مالكين للعديد من الأراضي. ويمكن القول، حتى يومنا هذا، إن العامل النموذجي الذي يملك حديقة صغيرة هو شخص محظوظ.

وتلقت عملية نزع الملكيات في القرنين 16 و17 دفعتان كبيرتان مُرعبتان هما: حجز أراضي الكنيسة الكاثوليكية إبان "الإصلاح البروتستانتي"، وحجز أملاك الدولة إبان "الثورة المجيدة" لسنة 1688.

لقد نتج عن استعمال وسائل إرهابية قاسية وعنيفة أنّ أراضي أنجلترا لم تعد ملكيات جماعية وقِطعا أرضية صغيرة، وإنما تحولت إلى عمليات تجارية خاصة هائلة. وتعاظم عدد الأشخاص الذين جُردوا من ممتلكاتهم وطُردوا من أراضيهم، وصاروا بدون أرض وبدون حقوق.

تساءلت الملكة إليزابيث بعدما قامت بجولة في أنجلترا: "أين سيذهبُ هؤلاء المزارعون؟"، وبعد ذلك بقليل تم الاعتراف رسميا بحالة الفقر المدقع وتم سنّ ضريبة الفقراء.

لكن السلطات لم تعامل المزارعين اللاجئين برحمة. بل تمّ التعامل معهم، على العكس من ذلك، بعنف شديد وذلك لتحويلهم إلى طبقة عاملة سلبية وخاضعة. لقد عملت السلطات على فرض الانضباط عليهم لاستعمالهم في الصناعة، ثم عملت على تدمير روح التمرد لديهم.

كان خلق بروليتاريا بدون أرض ولا مأوى يتِم بسرعة أكبر من القدرة على "امتصاصها" من طرف الصناعة الوليدة.

تحولت البروليتاريا المنتزعة فجأة وبخشونة من حياتها المعتادة وفي غياب إمكانية للعمل المأجور للجميع، إلى جيش من الشحاذين واللصوص والمتشردين.

صارت النقود حرة في أن تعمل كرأس مال، وذلك بشراء عدد كبير من قوى العمل لضمان اشتغال المانفاكتورات والمصانع. تم تجميعُ العديد من المهن في المصانع بعدما كانت مشتتة في البادية. وتغلغلت التجارة في كل مكان، تحركها الثورة الصناعية الحديثة. ووفر تمركز وسائل الإنتاج، إلى جانب قوة العمل المأجورة، تركيبة شديدة الديناميكية.

لم يتمكن رأس المال في البداية من أن يمتصّ إلا جُزءا من السكان الفائضين القادمين من البوادي، تاركا بدون عمل جحافل من الشحاذين والمتسولين. ولكن بمجرد ما تم الشروع في الإنتاج الرأسمالي صار حجمُهم هائلا. ومع مرور الزمن، صارت الأغلبية الساحقة من

السكان الإنجليز بروليتارية. وحدث نفس الشيء في أماكن أخرى من العالم.

تم تقلصّ اللجوء للطرق الارهابية وللقوانين الدموية التي استعملت لدفع السكان، الذين فقدوا أراضيهم، إلى التزام الانضباط، ومع مرور الوقت فقدت تلك الطرق ضرورتها شيئا فشيئا: ترسّخ الإنتاج الرأسمالي وصار هو الطبيعة "العادية" للإنتاج.

وأنهت الضغوطات الصمّاء، التي تمارسها العلاقات الاقتصادية، استبداد الرأسمالي ضد العامل. ويتم اللجوء أحيانا، وبشكل استثنائي، إلى استعمال القوة العنيفة، وأثناء السير العادي للأمور، يمكن أن يُترك العامل لتتحكم فيه "القوانين الطبيعية" لعلاقات الإنتاج المتمثلة في: الخوف من البطالة، الجوع، العَوَز.

ليس هناك خيار أمام العمال الذين فقدوا وسائل الإنتاج، ولا يملكون إلا البيع "الحر" لقوة عملهم. وبهذه الكيفية صارت البروليتاريا الفاعل الرئيسي في المجال الاقتصادي.

تختلف البروليتاريا عن الطبقات المستغَلة بشكل صريح (الأقنان، العبيد) في مسألتين:

- فالبروليتاريون "أحرار" في بيع قوة العمل، وهم أيضا أحرار (خلافا للأقنان) تجاه وسائل الإنتاج (لا تربطهم علاقة تبعية لوسائل الإنتاج). وهذه هي قاعدة "الحرية" الشهيرة المميزة للمجتمع البرجوازي.

معنى الحرية في المجتمع البرجوازي: هناك حرية في المجتمع البرجوازي لأن البائع والمشتري يتصرفان بإرادتهما الحرتين ويقدمان تعهُّدات كفردين حرين متساويين أمام القانون.

معنى المساواة في المجتمع البرجوازي: هناك مساواة في المجتمع البرجوازي لأن العلاقة بين البائع والمشتري هي علاقة مالكين بسيطين للسلع يتبادلان سلعة مساوية لسلعة.

معنى الملكية في المجتمع البرجوازي: تعني الملكية في المجتمع البرجوازي أن كل فرد لا يتصرف إلا في ما يملكه.

لكن لما نغادر نطاق التبادل وندخل المجال البشري للإنتاج –الذي نقرأ العبارة المعلقة على بابه: "ممنوع الدخول ما عدا على أصحاب الأعمال"- نلاحظ حدوث تغيير في موقف الأطراف الاساسية.

إن مالك النقود يتصرف بثقة كرأسمالي، أما مالك قوة العمل فيتصرف كتابع، يتصرف الأول (مالك النقود) وهو يشعر بأهميته، ويتصرف الثاني (العامل) وهو يشعر بالخوف. يتعلق الأمر باستلاب العمل، أي تبعية العامل لسلطة خارجية. إن تبعية العامل لسلطة خارجية هي نتيجة مباشرة لبيع قوة العمل. وهي خاصية ملازمة لوضع قوة العمل كسلعة. إن استلاب العمل الذي يتضمن حرية زائفة (أي حرية العامل في أن يؤدي دور البائع) هو شرط مسبق أساسي لاستغلال العمل.

إن حرية العامل هي مسألة غريبة. ينبغي أن يكون بديهيا، في آخر المطاف، أن العامل الذي يساهم في تبادل السلع هو حرّ في أن يفعل شيئا واحدا فقط هو: بيع مدة زمنية وطاقة مقابل الحصول على أجره. هناك العديد من أرباب العمل والوظائف المختلفة، لكن لا يمكن للعمال أن يتجنبوا أرباب العمل والوظائف المختلفة إلا إذا لم يهتموا "بالبحث عما يُبقيهم على قيد الحياة". الكل يعرف أنه لا يوجد إلا نوعين من العمال: العمال الذين يعملون، والعاطلون عن العمل. وبِبَيْع العمال لقوة عملهم يفقدون كل مراقبة على ما يقومون به.

إن السؤال: ماذا ننتج؟ والسؤال: كيف ننتج؟ (أي أهداف العمل ومناهجه) هما سؤالان لا يمكن أن يجيب عنهما إلا الرأسمالي. كما أن نتيجة العمل (أي المنتوج ذاته) ليست ملكا للعامل وإنما هي ملك للرأسمالي. إن الإرادة الخارجية التي لا تهتم إلا بالربح هي التي تقرر ما يقوم به العامل. وليس للعمال الحق في إبداء آرائهم. فـ"قرارات الاستثمار" (أي كيف ولماذا ينبغي استعمال قوة العمل ووسائل الإنتاج، أي، على سبيل المثال، هل ينبغي صناعة أسلحة نووية أم حلوى) هي من اختصاص الرأسمالي. فبِبَيع العامل لقوة عمله، يتخلى عن مراقبة عمله. وهكذا يُصبح العمل (استعمال قوة العمل) مستلبا، كما هو مستلب بشكل عام استعمال السلع. والفرق بين العمليتين هو أنه بمجرد بيع العمل لا يمكن استرجاعه أبدا.

يمكن للخبز، بالرغم من أن فائدته مُتضمنة فيه في انتظار بيعه، أن يُأكل لما يُباع. أما استعمال قوة العمل، على العكس من ذلك، فهو أكثر استلابا بعد البيع.

يمكن للعمال مقاومة استبداد الرأسمالي بعدة طرق ولكن مع ضرورة تحملهم لجميع النتائج الوخيمة لذلك. فمن الممكن أن يُطردوا من العمل، ويمكن للرأسمالي أن يتوقف عن شراء قوة العمل، في هذه اللحظة، يحرم العامل من وسائل الإنتاج ومن المواد التي تبقيه على قيد الحياة. فالمقاومة ممكنة وضرورية لكنها لا تغير شيئا من وضعية تبعية العامل للرأسمالي.

فالرأسمالي يستفيد من سيطرته على القانون الذي يحميه. فهو يشتري (من المنظور الرأسمالي) قوة العمل، وبالتالي فهو حر في استعمالها كما يريد. وإذا احتج العمال، فإن المحاكم والشرطة تساند الرأسمالي. وفي الأخير: فالرأسمالي هو مالك المحاكم ومالك الشرطة.

15. فائض القيمة

يُعتبر استلاب العمل شرطا مسبقا أساسيا لاستغلاله. ينبغي على قوة العمل التي تباع من أجل استعمالها، أن تكون مستلبة لكي يتمّ استغلالها. وهكذا تتحول إلى مصدر لفائض القيمة.

إن المزايدة على السلع لا تخلق فائض القيمة، فما يخلق فائض القيمة هو استغلال الطبقة العاملة. فكيف ذلك؟

كان الناس قادرين على توفير فائض العمل منذ آلاف السنين، أي منذ الثورة الزراعية الأولى.

هل تتذكرون الصيغة التالية: ن – س – ن' (نقود – سلعة – نقود أكثر)؟ يبحث رأس المال على أن ينمو ويتضاعف، ويُحوّل إلى واقع ملموس، بعد الاستثمار، كمية من العمل المجرد أكبر من السابق.

فالرأسمالي (س) يريد امتلاك قوة عمل ووسائل إنتاج بشكل متزايد. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يملك مالا (نقودا) بشكل متزايد. وهذا التمويل بالمال المتزايد (المتنامي) يحصل عليه من استغلال العامل.

وُجِدَ قبل ماركس عدة اقتصاديين مثل: (Petty)، (Boisguillebert)، (Franklin)، (galiani)، (Struart)، (Quesnay). لكن ماركس هو الذي تمكن من تفسير فائض القيمة. لقد اكتشف ماركس أن قيمة قوة العمل يمكن أن تكون أقل من قيمة منتوج العمل. وهذا هو سر فائض القيمة.

ما هي قيمة سلعة من السلع؟ إنها المدة الزمنية الضرورية اجتماعيا اللازمة لإنتاجها. وبما أن قوة العمل هي أيضا في المجتمع الرأسمالي سلعة، فإن لها أيضا قيمة. إنها المدة الزمنية للعمل المتوسط الضروري لـ"إنتاج" العامل، أي لجعله يظل حيا ومنتجا. أي التكلفة اللازمة لتجديد قوى العامل حتى تكون قوة العمل في الغد هي، بصفة عامة، نفس قوة العمل اليوم.

من الناحية التاريخية، تُتركُ مهمة إعادة إنتاج قوة العمل للنساء كزوجات وأمهات.

إن العمال قادرون على إنتاج سلع لها قيمة أكبر من قيمة قوة العمل ذاتها. لنأخذ عاملا من العمال كمثال: إذا كانت كلفة توفير وسائل العيش لهذا العامل هي 300 درهم، فإن الرأسمالي سيكون مستهترا إذا ما أدى له هذا المبلغ. ما عدا إذا كان منتوج العامل (الخبز مثلا) يُقدر بأكثر من 300 درهم، إذا كان الأمر غير ذلك فسوف يفلس الرأسمالي. لكن إذا أنتج العامل سلعا تكون قيمتها أكبر من الاستثمار الأولي، فسيكون الوضع جيدا. إن الاستثمار "يعمل"، أي أنه «يصنع" النقود (المال).

إذا حدث وأنتج العاملُ سلعا تعادل قيمتُها قيمةَ قوة العمل في بضع ساعات عمل في اليوم فقط (لنقل في 4 ساعات عمل)، فلا شيء يمنع الرأسمالي من تشغيل العامل مدة زمنية تتجاوز الـ 4 ساعات، أي تشغيله 8 ساعات في اليوم مثلا. وحين يحدث ذلك (وهذا ما يحدث فعلا)، فإن النتيجة هي فائض القيمة.

تُسمّى الـ 4 ساعات الضرورية لإنتاج سلع تعادل قيمتُها قيمة قوة عمل العامل: العمل الضروري (يا للمفاجأة!). وتُسمّى المدة الزمنية الإضافية اللازمة لإنتاج سلع: فائض العمل (العمل الفائض). إذا قبلنا

أن العامل يقضي مدة زمنية متوسطة اجتماعيا وضرورية لإنتاج ما تم إنتاجه، فإن هذا العمل يتضمن مع ذلك قيمة عمل مجرد مُتساو اجتماعيا. إن الفائض المراكم هو فائض عمل مجرد، إنه فائض القيمة.

حتى وإن كان عمل العامل أدنى من المتوسط، فإنه، أي العامل، يُنتج فائض القيمة، ولكن بمستوى أقل (أدنى).

وعلى سبيل المثال: بإمكان 8 ساعات عمل أدنى من المتوسط أن تنتج سلعا لا يتطلب إنتاجها عادة إلا 6 ساعات عمل. وهذا لن يمثل إلا 6 ساعات عمل مجرد. لكن إذا كان العمل الضروري لا يتطلب إلا 4 ساعات عمل، فلا زال هناك فائض يقدر بساعتين (2) من العمل. من جهة أخرى، إذا كان عمل العامل أدنى بكثير من المتوسط بحيث لا ينتج (العامل) سلعا بقيمة كافية لتعويض تسديد أجره، فإن رب العمل سيفلس في هذه الحالة. لهذا السبب، يعمل الرأسماليون بحيوية لكي يتوفروا على تجهيزات مناسبة وعمال يتمتعون بكفاءات متوسطة على الأقل.

اشترى الرأسمالي (س) نوعين من السلع للقيام بعملية الإنتاج: قوة العمل، ووسائل الإنتاج. فالنقود لها وظيفة رأس المال بكيفيتين:

1. وظيفة تتمثل في شراء طاقة بشرية حية

2. ووظيفة تتمثل في شراء موارد الإنتاج التي تنتجها جزئيا هذه الطاقة البشرية.

ينتج فائض القيمة عن استعمال نوع واحد من السلع وهو: قوة العمل. وتضيف وسائل الإنتاج قيمة للمنتوج، لكنها لا تضيف فائض القيمة.

رأس المال المتغير: ينبغي التمييز بين عدة أنواع من رأس المال. بما ان القيمة المضافة التي تضيفها قوة العمل إلى السلعة تتغير، موجِدةً بذلك إمكانية تحقيق فائض، فسيُسمّى المال الذي تم إنفاقه من أجل قوة العمل: رأس المال المتغير.

رأس المال الثابت: بما أن القيمة التي تم تحويلها إلى وسائل إنتاج لا تتغير، فيُسمّى المال الذي تم إنفاقه من أجل وسائل الإنتاج: رأس المال المتغير.

لماذا لا يُنتج رأس المال الثابت فائض القيمة؟ لماذا لا تضيف مساهمة الآلات في الإنتاج -على سبيل المثال- قيمة مضافة إلى قيمة الآلات نفسها؟

لنأخذ مثال ساعة: فقيمة الساعة هي الكمية العامة للعمل الضروري (المبذول) اجتماعيا لإنتاجها. وهذه الكمية العامة من العمل لا تتضمن فقط العمل المفيد والمبذول مباشرة لصنع الساعة (تجميع مكونات الميكانزم، ربط الشرائط المعدنية بالدواليب، تثبيت الزجاج، إلخ...) ولكنه يتضمن أيضا العمل الذي بذل لإنتاج مجموعة من الأدوات والقطع المساعدة الضرورية لصنع الساعة. ويتعلق الأمر بمختلف الأجهزة الدقيقة والآلات إضافة إلى الأشرطة المعدنية والدواليب والزجاج، إلخ...

لنفترض أن الرأسمالي (س) اشترى أدوات وقطعًا مُساعدة ليتمكن عامل أجير، هو ساعاتي، لاستعمالها من أجل صنع ساعة. ولنفترض أنه اشترى هذه التجهيزات بثمن يعادل قيمتها، وأن تبادلا بين أشياء متكافئة قد تمّ، حيث تمكن الرأسمالي (س) من الحصول على هذه التجهيزات بثمن يعادل قيمتها الفعلية المحددة بناء على العمل المجرد الذي تتضمنه.

في هذه الحالة، لم يخلق استعمال هذه التجهيزات فائض قيمة، لماذا لا يمكنه فعل ذلك؟ لنفترض أن الرأسمالي (س) اشترى تجهيزات (آلة ومعدات) لصنع 100 ساعة فقط، ولما ستُصنع هذه الساعات المائة، سوف تنتهي صلاحية الآلة والمعدات المستعملة في هذه العملية.

لنفترض أن القيمة العامة لتلك التجهيزات هي 1000 دولار، وهو المبلغ الذي تم دفعه للحصول عليها. إذا كانت القيمة العامة للساعات المائة هي كمية العمل الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، فما هي القيمة التي سوف تضيفها التجهيزات للساعات المائة؟

لن تضيف إلا العمل المجرد الذي تتضمنه هذه التجهيزات فعليا لا أقل ولا أكثر. لقد أدى الرأسمالي (س) مبلغا يعادل كمية محددة من العمل المجرد، وهذا العمل المجرد سوف نجده في المنتوج الذي سيبيعه.

والقيمة العامة للساعات المائة هي مجموع عنصرين هما:

- عدد ساعات العمل المتوسط المنجزة في إنتاج التجهيزات.

- عدد ساعات العمل المتوسط المنجزة لتجميع مكونات الساعة.

بعد إنتاج التجهيزات لن يتغير عدد ساعات العمل المتضمنة فيها. فإذا بيعت الساعات المائة مقابل قيمتها، لنقل بملغ قدره 5000 دولار، فسوف نكون متأكيدن من ان القيمة المضافة من طرف العمال الساعاتيين (صناع الساعات) هي 4000 دولار. نعرف سلفا كمية العمل المتوسط المتضمنة في التجهيزات، أي ما يعادل 1000 دولار. وقيمة هذه التجهيزات لا يمكنها أن تعرف أية زيادة إبان الإنتاج، ولا يمكن الادعاء أن هذه التجهيزات تتضمن من العمل المتوسط أكثر مما تتضمنه فعليا.

لننظر بشكل مختلف إلى كيفية الحصول على القيمة في عملية إنتاج السلع:

- المواد الأولية: مدة العمل (المدة الزمنية لإنجاز العمل): 00

- قوة العمل: مدة العمل هي 3 ساعات

- وسائل الإنتاج (آلات، منتوجات شبه مصنعة...): مدة العمل هي 5 ساعات.

فائض العمل: 5 ساعات (-) 3 ساعات = ساعتان (2)

لنقل إن مدة العمل الضرورية هي 3 ساعات، إنها المدة الزمنية اللازمة لإنجاز ما يعادل وسائل العيش الضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل.

لنَزُجّ بقوة العمل في العمل بدون مقابل محدد، ما عدا المادة الخام والخبرة العملية، من أجل إنتاج وسائل الإنتاج، أي من أجل إنتاج آلات ومنتوجات شبه مصنعة (شبه تامّة) ضرورية من أجل صناعة الساعات.

ولنعتبر أن المواد الأولية تعادل صفر مدة زمنية من العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها. إذا كان ضروريا توفر 5 ساعات عمل ضروري اجتماعيا لتحويل هذه المواد الأولية (التي هي مواد "خام" فعليا) إلى آلات صالحة لصناعة الساعات، أو إلى منتوجات شبه مصنعة، فما هي قيمة هذه التجهيزات المعدة لإنتاج الساعات؟

الجواب هو: ليس أكثر من 5 ساعات عمل ضروري اجتماعيا. إذن:

0 ساعة عمل لإنتاج المواد الأولية

5 ساعات عمل لتحويل المواد الأولية إلى تجهيزات

بما أن هناك حاجة لـ 3 ساعات عمل ضروري اجتماعيا لإعادة إنتاج قوة العمل، فإن فائض العمل هنا هو: ساعتان (2)، وهذه المدة الزمنية هي الفرق بين مدة العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج التجهيزات

المخصصة لإنتاج الساعات (5 ساعات من العمل المتوسط) والمدة الزمنية الضرورية لقوة العمل (3 ساعات من العمل المتوسط).

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك قليلا فسنحصل على ما يلي:

وسائل الإنتاج: مدة العمل: 5 ساعات

قوة العمل: مدة العمل: 3 ساعات

السلع (الساعات): مدة العمل: 17 ساعة (وضمنها الـ 5 ساعات المتضمنة في وسائل الإنتاج، لذلك تصبح مدة العمل لإنتاج الساعات هي: 12 ساعة عمل).

فائض العمل: 12 ساعة (-) 3 ساعات = 9 ساعات.

إذا كانت هناك ضرورة لـ 5 ساعات لإنتاج التجهيزات من أجل إنتاج الساعات، ولـ 12 ساعة لاستعمال هذه التجهيزات لصناعة الساعات، فما هي الكمية العامة لمدة العمل الضروري اجتماعيا الذي سوف تتضمنها هذه الساعات؟

يتعلق الأمر بعملية حسابية بسيطة :

5 ساعات + 12 ساعة = 17 ساعة.

إذن هناك حاجة لـ 17 ساعة من العمل من أجل إنتاج ساعات للبيع. لقد تمّ احتساب العمل الضروري اجتماعيا كاملا. لكن كمْ هو فائض القيمة التي يتمّ الحصول عليه من عملية صناعة الساعات هذه؟

إذا كانت مدة العمل العام -قيمة منتوج العمل- تعادل 12 ساعة عمل متوسط، فالاختلاف هو فائض القيمة:

12 ساعة (-) 3 ساعات = 9 ساعات

إذا احتاجت الساعات لما يعادل (بقياس الأجرة) 3 ساعات عمل، فإن الرأسمالي (س) يستخلص ما يعادل (نقدا) 9 ساعات عمل. وهذا هو فائض القيمة.

فهل تضيف وسائل الإنتاج شيئا ما لفائض القيمة؟ كلا. تتضمن القيمة العامة للمنتوج –بلا منازع- مدة العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج وسائل الإنتاج. لقد رأينا أن القيمة العامة للساعات المائة هي 17 ساعة عمل، منها 12 ساعة عمل مخصصة لاستعمال وسائل الإنتاج، إضافة إلى 5 ساعات عمل لصناعة وسائل الإنتاج. لكن فائض القيمة لا ينتج إلا عن الاختلاف بين القيمة المُنتجة والقيمة المُتضمنة، ووحدها قوة العمل تُنتج قيمة أكبر مما تتضمَّن. ولا تضيف وسائل الإنتاج المستهلكة في الإنتاج إلا القيمة التي تتضمنها: في هذه الحالة تساوي هذه القيمة 5 ساعات عمل.

وبتعبير آخر، إذا كنا في حاجة لـ 5 ساعات عمل من أجل إنتاج التجهيزات المخصصة لإنتاج الساعات، ولا نحتاج إلا لـ 3 ساعات عمل فقط لإعادة إنتاج قوة العمل، فهناك فائض قيمة. ومرة أخرى، ينبغي القول أن فائض القيمة يُنتجُ من طرف جهود قوة عمل، والتي تتضح أنها قادرة على إنتاج منتوجات لها قيمة أعلى من قيمتها الخاصة (علاقة التناسب في هذه الحالة هي: 5/3).

16. نسبة فائض القيمة

انطلاقا من الصيغة: (نقود – سلعة – نقود'): التغيير الأساسي هو الانتقال من (نقود) إلى (نقود')، يمكن تقديم معادلتين جديدتين:

1) رأس المال = رأس مال ثابت + رأس مال متغير

2) رأس المال' = رأس مال ثابت + رأس مال متغير + فائض قيمة

الاختلاف ما بين (رأس المال) و(رأس المال') هو فائض القيمة.

بما أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، فيمكننا أن نقارن فائض القيمة برأس المال المتغير. والعلاقة (فائض القيمة/رأس المال المتغير) هي نسبة فائض القيمة.

لما يكون: (رأس المال الثابت = 5)

و: (فائض القيمة = 5، فائض القيمة/رأس المال المتغير = 1)

بتعبير آخر، هذا يمثل نسبة فائض القيمة تقدر بـ 100°/° بالضبط.

معدل (نسبة) الربح:

إن معدل (نسبة) الربح ينتج عن العلاقة بين فائض القيمة والاستثمار العام، أي رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، أي:

(فائض القيمة/رأس المال المتغير + رأس المال الثابت)

أو (فائض القيمة/رأس المال)

وكلما كان رأس المال الثابت أكبر من صفر (0)، فإن نسبة الربح تكون أقل من نسبة فائض القيمة. وهذا أمر مهم جدا. لماذا؟ لأن ذلك يسمح بشرح سبب اتجاه نسبة الربح للانخفاض، وسبب كون الرأسمالية عُرضة لانخفاض الربح، أي باختصار، السبب في أن الأزمة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من حياة المجتمع الرأسمالي. فلما ينمو رأس المال الثابت فإن خطر الأزمة يزداد أيضا.

تُسمّى علاقة رأس المال الثابت برأس المال المتغير بـ التركيب العضوي لرأس المال. لما يرتفع حجم رأس المال الثابت، مقارنة برأس المال المتغير، فإن ذلك يعني ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال. وبعبارة أخرى، كلما تم استعمال وسائل إنتاج أكثر في العلاقة بقوة العمل، كلما كان التركيب العضوي لرأس المال أكثر ارتفاعا.

يتجه الإنتاج الرأسمالي نحو الاعتماد دوما بشكل أكبر على وسائل إنتاج تزداد قوة اكثر فأكثر. وتتقدم التكنولوجيا المتطورة يوميا، وتُوظّف آلات متطورة جدا في مجال الإنتاج، وترتفع الإنتاجية. لقد انتقل الإنتاج من أدوات بسيطة –قضبان معدنية، مناويل (خشبات الحائِك التي يُحاك عليها الثوب)، مطارق، سنادين (جمع سندان)- إلى محطات نووية، معامل تسير أوتوماتيكيا، حواسيب جد متطورة، إلى غير ذلك من الآلات.

إن السبب الأهم في الازدهار السريع لوسائل الإنتاج الرأسمالية تاريخيا هو: المنافسة. لما قرر الرأسمالي (س) شراء قوة العمل ووسائل الإنتاج لإنتاج ساعاتن فإنه قد غامر مغامرة خطيرة. فآخرون يصنعون ساعات، والسوق ليس محدودا. من بإمكانه بيع ساعات؟ كم ساعة يمكن أن تُباع؟ بأي ثمن؟

إذا حالف الحظ الرأسمالي (س) فإنه هو الذي سيحوز على جزء مهم من السوق (سوق بيع الساعات) وليس شخصا ينافسه في هذه التجارة. لكن لكي يحدث ذلك، فإن عليه أن يبيع منتوجه (الساعات) بأقل ثمن ممكن ما عدا إذا كان مستعدا لبيع منتوجات بثمن أقل من قيمتها (وهو ما يحدث أحيانا، ولكن هذا الأمر هو مجرد استثناء وليس القاعدة)، سوف يتوجب عليه تخفيض مدة العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج الساعات. إذا كان يحتاج في البداية لـ 20 ساعة كمدة عمل متوسط لإنتاج ساعة واحدة، فإنه على الرأسمالي (س) أن يجد طريقه لإنتاج ساعة واحدة في أقل من 20 ساعة.

في هذه الحالة، يمكنه ان يبيع ساعاته بثمن أقل دون أن يفقد فائض القيمة، ويمكنه كذلك توسيع السوق (سوق بيع ساعاته). لكن إذا وجَدَ منافسُه الرأسمالي (ع) وسيلة لخفض الثمن بتقليص مدّة العمل، فإنه سيكون على الرأسمالي (س) فعل نفس الشيء وإلا سيضطر للانسحاب من البيع إذا اكتسح منافسُه الرأسمالي (ع) السوق واستولى عليه.

لنقل إن المنافسة تجبر رأس المال على التخفيض المستمر لاستعمال مدة العمل المخصصة لكل سلعة. في البداية يقلص الرأسمالي (س) المدة الزمنية الضرورية لإنتاج ساعة واحدة من 20 ساعة إلى 18 ساعة. بعد ذلك يقوم الرأسمالي (ع) بدوره بتقليص أكبر. وهكذا دواليك. ويعني التخفيض من الأثمنة القضاء على منافسين، وهذا ينطبق أكثر على منتوجات أكثر أهمية.

إن القاعدة الذهبية للمنافسة من أجل الربح هي إنتاج كميات كبيرة بأقل تكلفة، تقليص التكلفة بتقليص مدة العمل التي هي وسيلة أساسية للإنتاج.

إنها قاعدة بسيطة، لكن لها نتائج تنجم عنها اضطرابات. فالإنتاجية تصعد صعودا صاروخيا لما تتحقق ثورة في وسائل الإنتاج. سوف يمتلئ العالم بالسلع، والأزمة الاقتصادية توشك على الحدوث. ما هي العلاقة بين ذلك السبب وتلك النتيجة؟ الأمر بسيط: إن فائض القيمة ينتج عن الرأسمال المتغير ولا ينتج عن الرأسمال الثابت. فإذا أجبرت المنافسةُ الرأسمال على استعمال حصة كبيرة جدا من رأس المال الثابت –وهو ما يحدث فعلا بوضوح- فإن نسبة الربح تتجه نحة الانخفاض. (فائض القيمة/رأس المال الثابت + رأس المال المتغير).

لما يكون الإنفاق على وسائل الإنتاج أكبر من الإنفاق على قوة العمل، فإن نسبة الربح تنحو نحو الانخفاض.

لنفترض أن:

رأس المال الثابت = 16، ورأس المال المتغير = 8، وفائض القيمة = 8

وهو ما تنتج عنه نسبة فائض قيمة (فائض قيمة/رأس المال المتغير) تقدر بـ 100°/°.

إذا ارتفع رأس المال الثابت دون أن يرتفع رأس المال المتغير وفائض القيمة في الإنتاج، فإن نسبة الربح تتقلص (حتى إذا لم تتقلص نسبة فائض القيمة).

إذا ارتفع رأس المال الثابت إلى 24، إذن فائض القيمة/رأس المال المتغير + رأس المال الثابت تنتقل:

من 8+16/8 = 3/1 إلى 8+24/8 =4/1

من منظور الرأسمالي: إنه سقوط رهيب.

إن الإنتاج من أجل التبادل مخاطرة. يمكن ألا يباع المنتوج إما بسبب المنافسة وإما لأسباب أخرى. ولكي يستحق الاستثمار بذل العناء من أجله، ينبغي توفر تصور لتحقيق حد أدنى من الربح. إذا انخفضت نسبة الربح إلى أدنى مستوى، فإن الاستثمار لا يعود استعمالا حكيما للمال، فالمخاطرة كبيرة، وحظوظ الربح ضعيفة جدا.

وهذا ينطبق أكثر على الحالة التي يكون فيها الاستثمار بالمليارات. فالأمر يتعلق باتجاه موازٍ للاتجاه الذي يتعلق بارتفاع التركيبة العضوية لرأس المال وانخفاض تركيبة نسبة الربح.

لا يتعلق الأمر بمجرد افتراض، فهناك عدد لا يحصى من وقائع التاريخ الاقتصادي تؤكد أن نسبة الربح تتجه نحو الانخفاض. ومع ذلك، فهذا الاتجاه نحو الانخفاض ليس مطلقا، فهناك اتجاهات معاكسة. لكن كيف يمكن ملاحظة تقلص الربح في العالم؟

من الناحية التاريخية، نعرف أن رأس المال الثابت يرتفع بسرعة مقارنة برأس المال المتغير، في كل سنة، يتم توظيف وسائل إنتاج -بنسبة أكبر- حسب كل وحدة من وحدات قوة العمل. بالرغم من أن العدد الإجمالي للعمال يرتفع أيضا، في العالم بأسره، وهذا يتم بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بوتيرة تطور حجم الكتلة العامة لوسائل الإنتاج، وبصفة عامة، فالنتيجة هي أن: (رأس المال الثابت/رأس المال المتغير+فائض القيمة) تنخفض مع مرور الزمن، كما تنخفض أيضا نسبة الربح.

إن تقلص الأرباح قد أدى سابقا إلى اندلاع حروب اقتصادية تُتوج غالبا بحروب عسكرية، لأن المنافسة لا تقود فقط إلى تباري عنيف ما بين الرأسمالي (س) والرأسمالي (ع) حول السعر والأسواق وإنما تقود أيضا إلى ارتكاب جرائم. فالحرب هي وسيلة حاسمة لضمان الامتياز الاقتصادي بترك المتنافسين يتكبدون كل الخسائر الممكنة، في نفس

الوقت الذي يتم فيه الاستلاء المباشر على موارد السوق دون المرور عبر قناع التبادل المؤدب. فبالنسبة للمنتصر، يتعلق الأمر بوسيلة ممتازة لتجنب التدني الكبير للأرباح.

وبإجبار العامل على العمل أطول مدة ممكنة، يفرض الرأسمالي (س) تزايدا مطلقا لفائض القيمة. هذا الأمر يُعتبر مصدر فرح واضح بالنسبة للرأسمالي: إنه يحصل على شيء بدون أن يؤدي شيئا. بالنسبة للعامل، فإن إجباره على تقديم المزيد من فائض العمل هو أمر سيء. إنه سفر نحو جحيم الإجهاد والإرهاق. وإذا كانت العلاقات العدائية ما بين رأس المال والعمل تدور باستمرار حول طول يوم العمل، فإن ذلك ليس أمرا اعتباطيا. فمنذ صدور قوانين القرن 14، حارب رأس المال دوما وبشراسة لكي يفرض على العامل البقاء في العمل أطول مدة ممكنة. وفي "المرحلة المجيدة" والعنيفة لبدايات الرأسمالية الإنجليزية، حينما كان رأس المال منظما وكان العمال غير منظمين، كان هناك آلاف الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة يلقون حتفهم في العمل، لأنهم كانوا يُجبرون على العمل قبل طلوع الشمس حتى منتصف الليل أو بعده. إن رأس المال المتعطش للعمل قتل عددا لا يحصى من العمال.

وحتى في الحالات غير الاعتيادية حيث فرضت قيود، كان تشغيل الأطفال من الساعة الخامسة صباحا وحتى الثامنة مساء أمرا شرعيا و"محترما". وفي أغلب الأحيان، لم تكن هناك قيود في هذا المجال على الإطلاق، فما كان سائدا هو عذاب دائم لعمل شاق في ورشات أو في مناجم متسخة وخانقة بدون إضاءة.

فمجموعات عديد من الأطفال والنساء فقدوا حياتهم بعدما مروا بظروف فظيعة. فالعمال الذين كانوا لا يملكون سنتيما واحدا حتى وهم يعملون –وكانوا يعملون في هذه الطواحين الشيطانية كما قال الشاعر

وليم بلاك (William Blake)- تعرضت أعضاؤهم للتلف والتشويه بطرق عديدة. لم تكن هناك أية حياة عائلية. فالآباء والامهات والأطفال كانوا لا يفارقون الآلات.

كانت بعض التوجهات المناقضة لتوجه انخفاض الربح مهمة جدا. وهي توجهات مهمة على أكثر من صعيد. فهذه التوجهات المناقضة تدور حول رأس المال المتغير وفائض القيمة (فائض رأس المال). فإذا ارتفع رأس المال الثابتن فما الذي سيعمل على استقرار أو تحسن نسبة الربح؟ هل الزيادة المشابهة في فائض القيمة (فائض رأس المال)، او انخفاض في رأس المال المتغير؟ لنتطرق للحالتين:

إذا ظل العمل الضروري مستقرا في حدود 4 ساعات، يمكن أن نحصل على فائض قيمة إضافية بتمديد يوم العمل. فيوم العمل من 8 ساعات يُنتجُ 4 ساعات من فائض العمل غير المؤدى عنه، ولكن يوم عمل من 10 ساعات سيُنتجُ 6 ساعات من العمل غير المؤدى عنه، و12 ساعة عمل ستضاعف فائض القيمة الأولية. فبدون تغير رأس المال المتغير، وقوة العمل والعدد العام للعمال، فإن فائض القيمة يرتفع.

فالقوة الوحيدة القادرة على الحدّ من رأس المال لجعل من كل ساعة دَوامٍ ساعةَ عملٍ كانت هي البروليتاريا نفسها. فبالنضال العنيد ضد القوى التي تبدو عُليا، وضد الخصوم الجشعين والراضين عن الوضع الذين تدافع عنهم قوة الدولة المسلحة، نظم العمال أنفسهم من أجل تقليص يوم العمل لمدة مقبولة. وتلت ذلك معارك مكثفة ومعقدة. وتمكن العمال المنظمون من أن يفرضوا على رأس المال تقليص مدة يوم العمل.

وخضع الرأسمالي (س) وأنصاره ساخطين مجبرين لابتلاع الجرعة المرة التي هي يوم عمل من 10 ساعات في البداية، ثم يوم عمل من 8 ساعات فيما بعد.

تأسف رأس المال على وقوع هذه "البلية" وقاوم بكل ما أوتي من قوة ضد تقليص يوم العمل، محاولا مرة أخرى الانقضاض على مكتسبات العمال واكتشاف مناطق في العالم يوجد بها عمال أقل تنظيما لفرض يوم عمل من 16 إلى 18 ساعة. وفي العديد من البلدان حيث التصنيع ونشأة بروليتاريا يعتبران حديثي العهد، تمكن رأس المال من بلوغ هدفه.

لنفكر فقط في تايوان وكوريا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا... وهكذا تستمر معركة فائض القيمة. يرتفع فائض القيمة وينخفض حسب الحقب والأمكنة المختلفة في العالم، تبعا لتوازن القوى ما بين رأس المال والعمل. هنا يعمل العمال على خفض فائض القيمة وهناك يعمل الرأسماليون على رفعه.

وإبان تلك الفترة، تم خوض المعركة حول فائض القيمة في جبهات أخرى. لنفترض أن العمال أجبروا على العمل بوتيرة أسرع، إذا كانت قيمة قوة العمل لا تتغير، فينبغي حينئذ تخصيص عدد أقل من ساعات العمل لإنتاج سلع تساوي في قيمتها قيمة قوة العمل.

فبالعمل بوتيرة أسرع، يُنتجُ العامل المرهق، في غضون 3 ساعات ما كان يتطلب 4 ساعات لإنتاجه، فبينما كانت 4 ساعات تتضمن مدة العمل الضرورية، تكفي 3 ساعات لتحقيق ذلك. وحتى بدون تمديد يوم العمل، يمكن لرأس المال استخراج المزيد من فائض القيمة. فلقد تمّ استخلاص ساعة إضافية من فائض العمل، وكل ساعة من فائض العمل تساوي الآن ¾ ساعة عمل قبل تسريع وتيرة العمل. إذا أخذنا

بهين الاعتبار أن العمل كان في السابق متوسطا اجتماعيا، فإن العمل الجديد، الأسرع، هو عمل له كثافة أكبر من المتوسط، ويمثل ساعات عمل متوسط أكثر عددا من السابق.

لنفترض الآن أن قيمة قوة العمل انخفضت. وهذا ما يحدث كلما انخفضت مدة العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش. فبالرفع من الإنتاجية في الصناعة الغذائية والبناء والصناعات ذات الصلة، يمكن بيع المواد الغذائية ومنتوجات أخرى أساسية باسعار منخفضة.

وحين يحدث ذلك، تنخفض قيمة قوة العمل أيضا، (أي، بصفة عامة، كلفة إعادة إنتاج قوة العمل من خلال شراء وسائل العيش).

هناك حاجة الآن لعدد أقل من ساعات العمل لإنتاج سلع ذات قيمة مساوية لقيمة قوة العمل، بما أن هذه القيمة انخفضت. وبتقليص حصة يوم العمل المخصص للعمل الضروري من خلال إحدى وسيلتيه –تسريع أو تقليص قيمة قوة العمل- يستخلص رأس المال ما نسميه فائض القيمة النسبي. وبدون تمديد يوم العمل، يتمكن رأس المال مع ذلك من النمو بتحرير مدة عمل أكبر -نسبيا- لصالح فائض العمل غير المؤدى عنه.

فيرتفع فائض رأس المال (فائض القيمة) من جديد مُجبرا (توجيه) نسبة الربح إلى الانخفاض. وينبغي على الطبقة العاملة الدفاع عن نفسها من جديد.

وحده العمل المنظم للعمال بإمكانه منع عملية التسريع من الوصول لوتيرة قاتلة، كما تبين ذلك تجربة القرن 19. يحاول الرأسمالي

(س) والرأسمالي (ع) وزملاؤهما الدمويون تسريع العمل أكثر باستمرار، وبالخصوص بتسريع عمل الآلات حتى يفقد العمال القدرة على الحركة.

فإما يستعملون حيلة "التدبير العلمي" بالاستعانة بـ"خبراء" وبآلات ضبط التوقيت (اقتداء بتايلور Taylor) من أجل تقليص "الحركات غير النافعة" وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاجية،

وإما يتم استعمال علم النفس: "بأي لون ينبغي تلوين المعمل؟ أية موسيقى ينبغي استعمالها لتحفيز العمال على العمل أكثر؟"،

وإما يتم استعمال الإكراه: بتوظيف رؤساء عمال عنيفين وأطر متخصصين في ذلك.

حين يكون العمال منظمين، يتمكنون من اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة التسريع. لكن حين يعاني العمال من الضعف، فإن رأس المال يكون سعيدا بقهرهم قدر ما يستطيع ولأطول مدة ممكنة.

مادام العمال ليسوا أقوياء في كل مكان، فإن رأس المال سيلاحق القطاعات التي تكون فيها البروليتاريا العالمية غير منظمة، من أجل استغلالها بدون رحمة وهو ما يرفضه العمال المنظمون.

يملك رأس المال حاليا، مع النمو السريع للطبقة العاملة في العالم، عدة اختيارات. ففي العديد من الأماكن يمكن إجبار العمال، بشكل مطلق ونسبي، على توفير فائض قيمة إضافي أكثر فأكثر، وهو ما يناقض تماما توجه نسبة الربح للانخفاض الكبير. وبما أنه بالإمكان خفض رأس المال المتغير من خلال تقليص قوة العمل، أو من خلال تقليص الأجور، فيمكننا أن نقدّر الامكانات التي يتوفر عليها رأس المال من أجل تجنب الأزمات المهددة له لما ينمو رأس المال الثابت.

17. قوة العمل وصراع الطبقات

يثيرُ الحديثُ عن قيمة قوة العمل عدةَ أسئلة. أولا كيف نحدد مدة العمل الضروري اجتماعيا، من أجل إعادة إنتاج قوة العمل؟

من الواضح أن أغلبية العمال لا يعيشون حسب مستوى العيش الأولي الذي يتطلبه البقاء البيولوجي على قيد الحياة، ولكنهم يعيشون حسب مستوى عيش يحددُ اجتماعيا. فما يحتاجه العمال لا يُحدَّد من طرف الطبيعة فقط، ولكنه يُحدّد من طرف العادات الاجتماعية. يتضمن تعريف قيمة قوة العمل عنصرا تاريخيا اجتماعيا وأخلاقيا.

إذن، يتم التعبير عن المنازعة بين رأس المال والعمل بالأساس في الصراع حول ما يطالب به العمال. فلما تكون الطبقة العاملة قوية، يمكن للعمال أن يفرضوا مستوى معيشيا مرتفعا نسبيا (أي قيمة قوة عمل مرتفعة نسبيا). وهو ما لا يحدث لما تكون ضعيفة.

وهذا الأمر يكشف عن العديد من المعطيات الأساسية: من جهة، فهذا يذكر بواقعة تتمثل في أن القيمة ليست طبيعية وإنما هي اجتماعية. تتم معالجة منتوج العمل كسلعة بجعل العمل الذي يكوّن السلعة "اجتماعيا وعاما ومجردا".

إن الطبيعة الاجتماعية للقيمة واضحة كل الوضوح خصوصا في حالة قيمة قوة العمل. بالرغم من أنه من المعروف عموما أنه يجب أن يحصل العمال على "الحد الأدنى الحيوي"، "على ما يكفي للتمتع بالعيش الكريم"، "ما يكفيهم لحمايتهم ضد الحاجة..."، وبعبارة أخرى،

الحصول على ما يكفيهم لشراء وسائل العيش التي تضمن إعادة إنتاج قوة العمل، بالرغم من أن كل ذلك معروف ومقبول، فإنه لا يوجد اتفاق حول المبلغ الذي يجسد الحد الأدنى. فهذه مسألة رأي وموضوع نضالات وصراعات.

بالنسبة للرأسمالي (س)، "الحد الأدنى الحيوي" هو دوما أدنى مما يريده العمال. وإذا لم يوجد ما يمنعه من ذلك، فإن الرأسمالي (س) سيقلص بكل فرح الأجور إلى مستوى الحاجيات المعيشة البسيطة، أو إلى أدنى من ذلك، معتمدا في ذلك على المساعدات الاجتماعية لـ"تعويض الفرق" (مستعملا الضرائب، المسترجعة في القطاعات العمالية التي تكون فيها الأجور مرتفعة من أجل تمويل التعويضات العائلية). بالنسبة للعمال، الطريقة الوحيدة لمواجهة جهود رأس المال الهادفة لتفقيرهم هي أن ينظموا أنفسهم. وأن يشلوا جهود الرأسمالي (س) وأن يفرضوا أجورا مرتفعة.

إن القيمة الواقعية لقوة العمل تتغير حسب تغيرات موازين القوى ما بين الطبقات المتناقضة، كعقرب بوصلة. لما يكون الرأسمالي (س) والرأسمالي (ع) وشركاؤهما في موقع قوة تنخفض الأجور. لما يتوحد العمال للدفاع عن أنفسهم -في النقابات والأحزاب السياسية مثلا- يملكون القوة للرد والمواجهة والتصدي.

يتمكن العمال اعتمادا على منظمات نقابية قوية من امتلاك القدرة على محاربة رأس المال بفعالية، وذلك بمقاومة تقليص الأجور، ويُتوّجُ نضالهم عموما بالحصول على الزيادة في الأجور. وفي كل لحظة، يعكس مستوى الأجور توازن القوى ما بين رأس المال والعمال.

إن تثبيت المستوى الواقعي للأجور لا يتحقق إلا بفضل الصراع الدائم ما بين رأس المال والعمال. فالرأسمالي يتجه باستمرار لتقليص

الأجور إلى حدها الأدنى الذي لا يكفي إلا لإعادة إنتاج العمال كمعطى بيولوجي، بينما يتجه العمال باستمرار في الاتجاه المعاكس: فالمسألة في أساسها هي ميزان قوى ما بين المتصارعين.

لما يكون العمال أقوياء جدا يخشاهم رأس المال فيتم رفع الأجور. لكن لرأس المال عدة موارد، فبما أن الرأسمالي (س) ماكر مثل ثعلب، وبدون شفقة، وقلبه في محفظة النقود (شخصية غريبة)، فإنه يلجأ إلى عدة مناورات. فبما أنه مجبر من جهة، على أداء أجور مرتفعة جدا، سيلجأ إلى الاستثمار في مكان آخر، باستعمال "يد عاملة رخيصة"، أي باستعمال قوة العمل التي تتطلب عملا اجتماعيا عاما أقل لإعادة إنتاجها عوض استعمال عمال يعملون بأجور مرتفعة.

إذا قبل العمال، في مكان ما من العالم، "مستوى معيشيا" أدنى من المستوى المعيشي لعمال آخرين في مكان آخر من العالم، فيمكن أن يتعرض المستوى المعيشي الأعلى للتهديد مباشرة. سوف يستعمل الرأسمالي (س) بكل بساطة قوة العمل الأرخص، مجبرا العمال الذين يحصلون على أجور مرتفعة على التراجع عن مطالبهم (إذا أرادوا الحفاظ على عملهم). وهذا ليس إلا مثالا واحدا عن المنافسة بين العمال، من بين أمثلة عديدة عن المنافسة بين بائعي قوة العمل، والذين يجدون انفسهم (مثلهم في ذلك مثل كل البائعين) مجبرين على اللجوء لأثمنة "تنافسية" إذا ارادوا بيع قوة عملهم.

يوافق الرأسماليون، أحيانا، على تقديم أجور مرتفعة نسبيا: من أجل "تشجيع وفاء العمال" حينما تكون الأرباح مرتفعة، وذلك للتفرقة بين العمال الحاصلين على أجور مرتفعة والآخرين، أو لاستعمال هؤلاء العمال الأكفاء لتحقيق أغراض معينة. لذلك فأداؤهم لأجور مرتفعة ليس محبة في العمال أبدا.

يريد الرأسمالي (س) الحصول على فائض القيمة والذي هو الاختلاف بين قيمة قوة العمل -متمثلة في الأجور- وقيمة منتوج العمل متمثلا في السعر. فكلما كانت الأجور منخفضة كلما كانت الأرباح كبيرة. لذلك يريد الرأسمالي (س) أن تكون الأجور منخفضة.

تستغل المنافسة ما بين العمال أبشع استغلال. إنها في الواقع عنصر أساسي لتقسيم البروليتاريا العالمية. يلعب رأس المال على الحبلين أو على الجانبين: مثلا، لا يحصل العمال في الولايات المتحدة الأمريكية على أجور مرتفعة نسبيا، يبذل مشغلوهم كل ما في وسعهم من جهد لتخفيض هذه الأجور، فيقومون على وجه الخصوص بمعارضة العمال الذين يحصلون على أجور مرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل الرخيص خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ويعملون على تقليص الأجور بالاستثمار في الخارج. وفي نفس الوقت، يشترطون على العمال الولاء "لله وللبلاد". وحجتهم في ذلك هي أن عمال الولايات المتحدة هم أغنى من العمال في الأماكن الاخرى من العالم.

إن الرأسمالي (س) سعيد جدا لاستفادته من كل شيء: الاستفادة من تخفيض الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال قوة عمل أرخص متوفرة في أماكن أخرى من العالم، إضافة إلى تعبئة العمال الأمريكيين للمشاركة في خوض حروب، وفي تدخلات الشرطة لقمع ثورات الفقراء الأجانب.

يتمسك عمال القوى العظمى -الذين يحصلون على أجور مرتفعة- بثروتهم المتواضعة. إنهم يخشون تقليص قيمة قوة عملهم التي تهددها منافسة العمال الأجانب الأكثر فقرا.

لا يتصدى العمال -الذين يحصلون على أجور مرتفعة والذين يرغبون في الحفاظ على أرباحهم التي حصلوا عليها بصعوبة وعن رجاحة

عقل- للرأسمالي (س) وأصدقائه الرأسماليين الآخرين، وإنما يتصدون للعمال في البلدان الأخرى الذين يحصلون على أجور ضعيفة ناظرين إليهم كمنافسين.

وهذا الموقف يمنح للرأسمالي (س) أفضل ما كان ينتظر الحصول عليه وهو حرية التصرف وفق مصالحه تجاه الطرفين: القمع العسكري للذين يحصلون على أجور ضعيفة، والسيطرة الاقتصادية على الذين يحصلوت على أجور مرتفعة.

إنه لأمرٌ مؤسف جدا. فتحالف عمال جميع البلدان هو الذي بإمكانه وضع حد للرأسمالية الناهبة، والتأكيد على المزايا والحاجات الإنسانية التي يشوهها ويستلبها رأس المال.

تطرح مسألة الامبريالية على الشكل التالي: لأسباب عديدة، يجد رأسماليو بلدٍ معيّن أن الاستثمار في بلدان أخرى فقيرة عموما أمرٌ مربح لهم. يجدون فيها أسواقا جديدة، إمكانيات للاستثمار، يداً عاملة وموارد رخيصة، دون نسيان طموحهم السياسي والعسكري. لما تهدد هذه المصالحُ من طرف تنظيم نضال الفقراء والمقموعين في هذه البلدان، يستعينُ الرأسمالي (س) بفقراء ومقموعي وطنه لمحاربة التمرد. وهكذا يُعتبرُ عمال القوى الامبريالية الذين يمثلون الاحتياطي الأساسي للجنود القابلين للتعبئة للمشاركة في الجيوش الامبريالية مُهمّين لرأس المال بشكل مزدوج. لذلك يلجأ الرأسماليون لنشر الخوف والنفور والكراهية تجاه الفقراء الأجانب. إن لهذا الخوف والنفور والكراهية -بالرغم من مصدرها النفسي ونتائجها النفسية كذلك- أساسا ماديا وهو: المنافسة بين العمال.

18. القضاء على استغلال الأجراء

لم نتطرق، إلى حدود الآن، إلا لقوة العمل باعتبارها سلعة تشترى وتُباع، وقد تحوَّلت إلى عمل مُستلب لما أصبحت رهينة إرادة الرأسمالي، (التي هي إرادة خارجية مقارنة بإرادة العامل)، الموجهة نحو الربح. لقد اتضح أن قيمة هذه السلعة الاستثنائية، التي هي العمل، جعلتها موضوع اهتمام دائم من طرف رأس المال والعمال، لأن الرأسماليين يبذلون كل ما في وسعهم من أجل خفض قيمة قوة العمل، بينما يحاول العمال الرفع من قيمتها.

إذا كان بإمكان العمال العمل على الرفع من قيمة قوة العمل فإن بإمكانهم أيضا العمل من أجل تحرير قوة العمل من اعتبارها قيمة. فالقدرة على العمل لا ينبغي أن تعتبر سلعة لها قيمة تبادلية، وتباع مقابل أجر. فبإمكان العمال الواقعيين –قوة العمل الحية- أن يتحدوا في إطار إنتاج تعاوني ديمقراطي بدون تمييز على أساس الجنس أو البلد، إنتاج من أجل الاستعمال المشترك: عمال عاديون يراقبون ديمقراطيا الإنتاج وبقية مكونات الحياة الاجتماعية، وينتجون من أجل الاستعمال، وليس من أجل التبادل والربح.

إن حرية وسلطة العمال هي خاصية المجتمع القائم على الإنتاج التعاوني: مجتمع بدون أرباب العمل من أي نوع كان.

في الواقع، لا يحصل العمال على أجورهم مقابل "عملهم" كما لا يوجد أجر منصف، فالإنتاج الرأسمالي يقوم على الاستغلال. فبمجرد ما تُباع قوة العمل، فإن الرأسمالي يستعملها كما يشاء. فلا تؤدى للعمال

أجورُهم مقابل عملهم الخاص والنافع، أو "المتوسط" اجتماعيا، فهم يحصلون على تلك الأجور مقابل مدة العمل المتوسط الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل.

إن أداء الأجور يعادل، بمقياس القيمة، جزءا فقط من العمل المتوسط المنجز من طرف العامل، وما عدا ذلك فهو فائض عمل غير مؤدى عنه.

ونادرا ما يعي العمال ذلك. يسود اعتقاد مفاده أن الذين يعملون تُؤدى لهم أجورهم مقابل كل عملهم، وبالتالي فالأرباح، من هذا المنظور، لا تنتج عن استغلال العمل.

إن نظام الأجور يتخلص من كل أثر من آثار تقسيم يوم العمل إلى عمل ضروري وفائض عمل، إلى عمل مؤدى عنه وعمل غير مؤدى عنه، فالعمل كله يبدو وكأنه عمل مؤدى عنه.

العمل في النظام الإقطاعي (الفيودالي):

الأمر مختلف في النظام الفيودالي المعتمد على السُخرة، فعمل القن من أجل نفسه، وعمله الإحباري من أجل الاقطاعي أمران مختلفان ومتمايزان في المكان والزمان.

العمل في النظام العبودي:

في النظام العبودي، حتى الجزء من العمل اليومي الذي يقوم به العبد والذي يُعتبر تعويضا فقط لوسائل عيشه، وحيث يعمل فعليا من أجل نفسه، يبدو أيضا وكأنه عمل من أجل سيده. فكل عمله يبدو عملا غير مؤدى عنه.

العمل في النظام الرأسمالي (العمل المأجور):

في العمل المأجور، على العكس مما سبق، حتى فائض العمل، أو العمل غير المؤدى عنه، يبدو وكأنه عمل مؤدى عنه.

يشبه التبادل ما بين رأس المال والعمل عملية بيع تتم مُسبقا قبل إنجازها فعليا. فالبيع نفسه يبدو وكأنه حُدّد مسبقا. يعتقد العامل أن عملية البيع هذه تجلب المال طبيعيا وحتميا. يبدو بيع قوة العمل -الذي ينتج عنه استلاب العمل- وكأنه معطى طبيعي لا يتحكم فيه التدخل الانساني. وما يبدو أنه يباع، ليس قوة العمل، وإنما العمل.

اقترن تقديس السلعة (أي الاعتقاد أن وضع قوة العمل كسلعة هو معطى ثابت) بتصور سيء حول السلعة ذاتها، تصور يخفي واقع الاستغلال.

وبما أن العمال يتلقون أجورهم بعد أداء عملهم، سيُقال إن ما يُشترى هو العمل وليس القدرة على العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتخيل العمال أنه من الطبيعي أن تباع قوة العمل. ما الذي يمكن فعله؟ هذا هو تقديس السلعة: أي الاعتقاد بأن السلعة هي قابلة جوهريا للتبادل.

يبدو أن للعمل، مثله مثل السلع الأخرى، قيمة تبادلية طبيعية معينة، أي له سعر طبيعي. وهذا هو مصدر الاعتقاد السائد حول هذا الوهم القائل: "أجر منصف مقابل عمل منصف".

والحقيقة هي أنه من الصعب وجود مجتمعات تسود فيها المحبة والإخاء، ومن الصعب أيضا وجود سياسيين شرفاء. لكن الناس لا يعون ذلك.

إن اعتقاد العمال بأنه ينبغي بيع العمل كسلعة، لأن تلك هي طبيعته، يجعلهم لا يطمحون للحصول على أجرة منصفة. وبذلك فهم سيعتبرون الاستغلال أمرا طبيعيا، وبالتالي لن تبدو لهم أية إمكانية لتحقيق الحرية والسلطة الفعليتين وغير المستلبتين.

ترتكز كل التصورات التي يدافع عنها الرأسماليون والعمال حول العدالة، وكل عملية التدليس حول نمط الإنتاج الرأسمالي، وكل أوهام الرأسمالية حول الحرية، وكل الحيل المتعلقة بالدفاع عن الاقتصاد المبتذل... ترتكز على مظهر خادع يفيد أن الأجرة "طبيعية" ومنصفة "افتراضيا".

لكن الأجرة ليست طبيعية ولا منصفة ولن تكون كذلك. ليس من الطبيعي أن يُفصل العمال عن وسائل الإنتاج. إن ذلك نتيجة لتاريخ مأساوي ودموي، وهو تاريخ الاستغلال. فقوة العمل لا تُباع للرأسمال إلا لأن رأس المال يملك احتكار "وسائل الإنتاج". فالذين يُسمون بـ"العمال الأحرار" لا يستفيدون إلا من حرية كاريكاتورية.

على الطبقة العاملة أن تنظم نفسها من أجل القضاء على الرأسمالية بطريقة ثورية، وذلك لإنهاء الإنتاج السلعي، وهزيمة الأمبريالية والدولة الرأسمالية، ومن أجل خلق نظام جديد وحر فعليا.

فبدون رأس المال -أي بدون أرباب العمل الذين يمكنهم امتلاك المال من شراء ومراقبة قوة العمل- سيكون العمال أحرارا بالفعل. وسيكون ممكنا من جديد الجمع، عضويا ومباشرة، بين قوة العمل ووسائل الإنتاج، ولن يكون هناك أي بيع لا لقوة العمل ولا لوسائل الإنتاج.

تصبح الديمقراطية بين العمال ممكنة التحقق، عوض اضطهاد رأس المال للعمال. وسوف تتحد قوة العمل الجماعية -اتحاد العمال- بحرية من أجل مراقبة جماعية لوسائل الإنتاج.

يمكن أن نستخلص بعض العبر من إمكانية تحقق الثورة العمالية، شريطة أن نأخذ بعين الاعتبار، من جديد، كمونة (عامية) باريس، والتي هي نموذج الحكم البروليتاري.

بالرغم من صعوبة النضال الثوري (فلا ينبغي أن ننسى أن كمونة باريس هزمت، وظلت باريس بعد قرن من ذلك رأسمالية) فإن الإمكانيات عديدة مع ذلك. إبان القرن الماضي، انتشرت السياسة الثورية في أوساط عمال العالم بأسره. وفي فرنسا، على سبيل المثال، اعتبر ملايين من العمال أنفسهم اشتراكيين وأعداء للاستغلال.

وهذا ينطبق كذلك على بلدان أخرى. وحتى في الأماكن التي يكون فيها الوعي الطبقي متدنيا، فإنه (أي الوعي الطبقي) قوي بإمكانياته المستقبلية.

تُعتبر الأحزاب العمالية والنقابات ضرورية للعمال من أجل العمل جماعيا وفي انسجام من أجل الدفاع عنهم أو من أجل تحريرهم. لا أحد يمكنه منح "الاشتراكية" للطبقة العاملة. فالاشتراكية تتناقض كليا مع وجود "رب عمل جديد" بقوم بوظيفة "رب العمل القديم". لقد لاحظت روزا لوكسومبورغ (Rosa Luxemburg) أن "الاشتراكية ليست هدية تُقدّم للأعيان الذين يؤيدون ديكتاتورية تحكم العمال باسم العمال، ينبغي أن تكون الاشتراكية هي التحرير الذاتي للعمال: أي السيطرة على السلطة من طرف العمال ومن أجل العمال، من خلال تطوير سلطة الطبقة العاملة وممارسة العمال لهذه السلطة.

إذا لو توجد البروليتاريا وإذا لم تكن فعالة ومصممة على تحقيق أهدافها، فسيكون من المستحيل التخلص من عبودية رأس المال. لا وجود لـ"مفوض" عن البروليتاريا. إذا كانت الضرورة تقتضي التخلص من الاستغلال فعلى المُستَغَلّين تنفيذ هذه المهمة.

على العمال المنظمين سياسيا –في إطار أحزاب ثورية ومجالس محلية أو مجالس المؤسسات الاقتصادية- أن يتحملوا مسؤولية مصيرهم بأنفسهم.

وهذا ما وقع في باريس سنة 1871 مع إقامة الكومونة (العامية). لم تستمر الديمقراطية التعاونية الناتجة عن تمرد باريس. فلقد تعرضت للسحق بالسلاح، لكن روح وأهداف نساء ورجال الكومونة (العامية) لازالت تضيء دروب ملايين الناس منذ ذلك الوقت.

كان لبعض الثوار الفرنسيين -مثل بلانكي (Blanqui)- تصورات نخبوية بخصوص مستقبل الثورة. فبالرغم من أنه كان محرضا رائعا ومتمردا يستحيل إخضاعه، فإنه لم يتمكن من فهم ضرورة أن تُنظِم البروليتاريا نفسها كطبقة من أجل تحقيق التغيير الثوري.

على الجماعات الصغيرة، التي لا تستفيد من جماهير مؤيدة لها ولا من طبقة اجتماعية داعمة لبرنامجها، أن تنظم نفسها، لكن ينبغي أن يكون الهدف من هذا التنظيم هو التحرير الذاتي والمراقبة الذاتية للبروليتاريا. فالمجموعة الصغيرة المستبدة التي تستغل الطبقة العاملة ليست أفضل من طبقة الرأسماليين الخواص المستغلين للطبقة العاملة. فما ينبغي تحقيقه هو تمرد مثل تمرد كومونة (عامية) باريس بحجم أكبر وأضخم وأكثر دعما من أجل القضاء على نظام الأجر والسلعة.

المُستَغِلّون يُستَغَلّون:

"تحوّل احتكار رأس المال إلى عائق أمام نمط الإنتاج الذي كبر وازدهر معه وفي ظله، لكن تشريك العمل (أي سيادة البعد الجماعي في إنجازه) وتركُز أنشطته وحوافزه المادية وصلا إلى حد يستحيل معه البقاء داخل الإطار الرأسمالي. فهذا الإطار سينفجر. وبالتالي تكون نهاية المِلكية الرأسمالية قد حانت. وبذلك سوف نشهد العهد الذي يصبح فيه المُستغِلّون مُستَغَلّين".

رأس المـــال

كارل ماركس

(شرح أفكار كتاب «رأس المال»)

تأليف:دافيد سميث وفيل إيڤان

(السلع - الإنتاج من أجل الاستعمال - استيلاب القيمة الاستعمالية - الإفراط في الإنتاج - القيمة التبادلية - العمل المجرد - استيلاب العمل النافع - الفتيشية - (تقديس السلعة) – النقود - تراكم رأس المال - قوة العمل - نزع الملكية -درس من التاريخ - تكون الطبقة العاملة - فائض القيمة - نسبة فائض القيمة - قوة العمل والصراع الطبقي - القضاء على استغلال الاجراء).

إعداد وترجمة:

محمد الهلالي

CTP & Impression : Imprimerie Rabat Net Maroc